جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

سياسة التصنيع و أثرها على التنمية الإقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

إعداد الطالبان:

- مداني مختار
- يوسف مختار

الأستاذ المشرف :

- أمين حواس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية: 2014– 2015

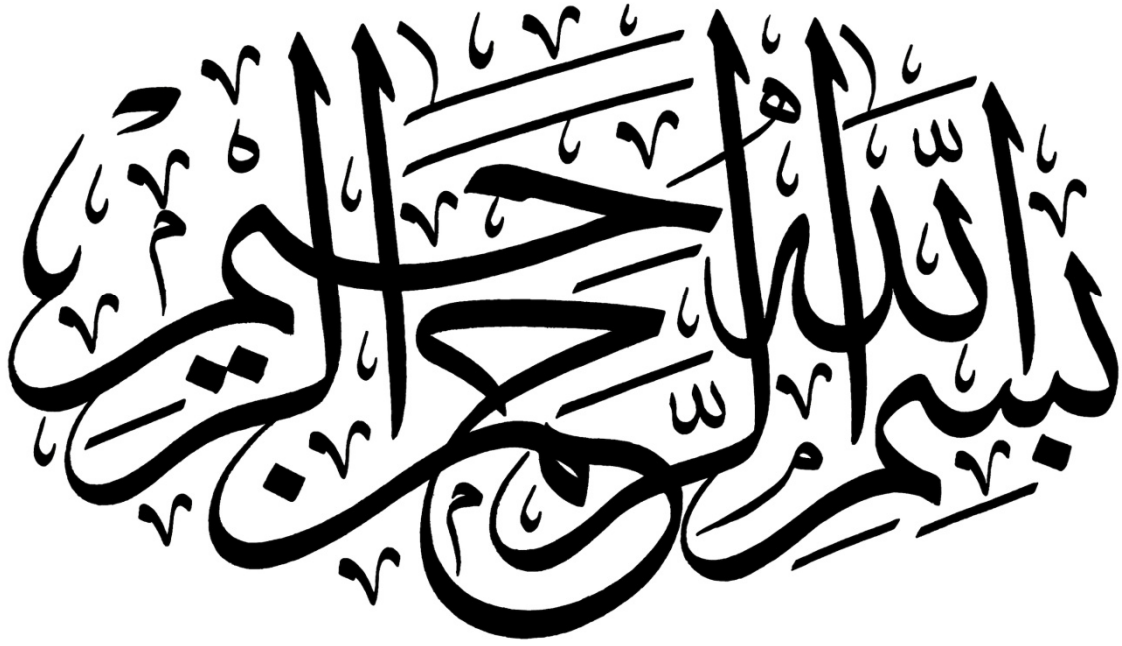
بسم الله الرحمن الرحيم

شکر و تقدیر

شكر و تقدير

نشكر الله عزوجل أن انعم علينا بإتمام هذا العمل،
ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله...

ومن ثم يقتضي منا واجب الشكر والاعتراف بالفضل أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ "حواس أمين" الذي لم يدخر جهدا لنصحنا والتوجيه والتشجيع

وكذلك نشكركم أنتم الأساتذة الكرام الذين قبلتم مناقشتنا لهذه المذكرة

ولا ننسى كل من ساعدنا في هذا العمل ولو بكلمة طيبة

وأتقدم كذلك بالشكر إلى كل عمال و أساتذة العلوم الإقتصادية

إهداء

إهداء

مداني مختار

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين اللذين كانا

سند لي في المسار الدراسي

وإلى جدتي حفظها الله وأطال في عمرها

وإلى كل عائلة مداني و عائلة لحمر

و كل أصدقاء الدرب و أصدقاء الدراسة

إهداء

يوسف مختار

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين، اللذين يعود لهما الفضل فيما أنا عليه اليوم حفظهما الله.

وإلى أختي وأخي وإلى كل الأهل والأقارب.

وإلى كل من:

بن يسعد الجيلالي،بن فريحة عبد الرحمان،ويلم ياسين ،مداني مختار وإلى كل الأصدقاء والزملاء.

وإلى كل طلبة قسم العلوم الإقتصادية،وإلى الأساتذة الكرام .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر و تقدير	
اهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	01
الفصل الاول : نظرة عامة حول سياسة التصنيع	
مقدمة	07
المبحث الاول : مفاهيم عامة حول سياسة التصنيع	08
المطلب الاول : مفهوم التصنيع	08
المطلب الثاني : ظروف وأنماط التصنيع	09
المطلب الثالث: أهمية التصنيع	11
المبحث الثاني : إستراتيجيات التصنيع	14
المطلب الاول : إستراتيجية إحلال الواردات	14
المطلب الثاني : إستراتيجية الصناعة من أجل التصدير	16
المبحث الثالث: سياسة التصنيع في نظريات التنمية الاقتصادية.	17
المطلب الاول : نظرية النمو المتوازن	17
المطلب الثاني : نظرية النمو غير المتوازن	19
المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو	20
المطلب الرابع: نظرية الصناعات المصنعة	23
خاتمة	25
الفصل الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية	
مقدمة	27
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	28
المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية	28
المطلب الثاني : أهمية التنمية الاقتصادية	29

المطلب الثالث:عناصر و عقبات التنمية الاقتصادية	31
المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	34
المطلب الأول: استراتيجية الربط بين التنمية الصناعية والزراعية	34
المطلب الثاني : استراتيجية الحاجات الأساسية	35
المطلب الثالث: استراتيجية التنمية البشرية والتنمية المستقلة	36
المبحث الثالث: نظريات في التنمية الاقتصادية	38
المطلب الاول : نظرية مراحل النمو لـ "rostow "	38
المطلب الثاني: نظرية التحولات الهيكلية	41
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية المضادة	42
خاتمة	43
الفصل الثالث :تجارب البلدان في مجال التصنيع	
مقدمة	45
المبحث الأول : سياسة التصنيع في كوريا الجنوبية	46
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الكوري	46
المطلب الثاني: إستراتيجية التصنيع في كوريا	48
المطلب الثالث: مبادئ استراتيجيات التصنيع لكوريا الجنوبية	50
المبحث الثاني: السياسة الصناعية في الوطن العربي	50
المطلب الأول:تحليل واقع الصناعة في الوطن العربي	51
المطلب الثاني: واقع الصناعة العربية	53
المطلب الثالث: مشكلات الصناعة العربية	58
المبحث الثالث:واقع التصنيع في الجزائر	59
المطلب الأول: الصناعة في الجزائر في مرحلة التخطيط 1967-1989	60
المطلب الثاني: مرحلة الصناعة في ظل إقتصاد السوق خلال التسعينات	65
المطلب الثالث: أداء القطاع الصناعي للألفية الجديدة	67
خاتمة	71
الخاتمة العامة	73
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.2	التواريخ التقريبية لدخول بعض الدول في مرحلة النضج حسب رستو	40
1.3	تطور مساهمة الصناعات الثقيلة و الخفيفة في الصناعات التحويلية لكوريا الجنوبية للفترة (1971-1999)	47
2.3	قيمة الناتج الصناعي العربي للفترة(2005-2010)	52
3.3	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي 1967-1969.	60
4.3	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة 1970-1973	61
5.3	توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة 1974-1977	63
6.3	توزيع الإستثمارت العامة في القطاع الصناعي للفترة(1980-1989)	65
7.3	إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة نوفمبر1996-ديسمبر1997	67
8.3	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010	69
9.3	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (2002-2010)	70

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	الحلقة المفرغة للفقر	32
1.3	تطور معدل نمو القطاعات الاقتصادية لكوريا الجنوبية للفترة (2007 – 2011)	48
2.3	تطور إنتاج الصناعات في كوريا الجنوبية (2000- 2006)	49
3.3	التمثيل البياني للقيمة المضافة للصناعات الإستخراجية والتحويلية (2005-2010)	55
4.3	المنحنى البياني لتطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة (2000-2010)	70

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن قطاع التصنيع يعتبر قطاع هام كونه يمثل القطاع الأكثر تأهيلا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وهو كذلك مقياس هام من مقاييس التطور الاقتصاد الوطني لأي بلد والقضاء على التخلف الاقتصادي. و قد أصبح هناك تداخل بين استعمال مصطلحي التنمية الاقتصادية وعملية التصنيع وكل هذا يعود إلى مكانة والأهمية البالغة التي يحتلها التصنيع في مجال التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى أنه يلعب دورا أساسيا مع باقي القطاعات الأخرى وذلك من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ,عن طريق خلق العديد من فرص العمل بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي يحققها التصنيع بالقياس للأنشطة الاقتصادية الأخرى ,كما يساهم في التقليل من الاعتماد على الأسواق الخارجية وذلك بتشجيع الإنتاج المحلي.

ومن هنا تظهر أهمية أخرى للتنمية الصناعية كعامل منشط للنمو الاقتصادي , كما تعتبر أيضا عنصرا فعالا في تحقيق التوازن الإقليمي عن طريق إعادة توزيع وانتشار السكان من خلال نشر الصناعة.

فلقد تعددت في البلدان المختلفة تجارب التصنيع وتباينت وهذا بسبب اختلاف المناهج الاقتصادية والسياسية لتلك البلدان وتماشيها مع ظروفها الاجتماعية،وفي دراستنا هذه ركزنا على كوريا الجنوبية والتي تندرج ضمن ما يطلق عليه بالمعجزات الآسيوية بالإضافة إلى البلدان العربية والجزائر خاصة ويعود اختيارنا لهذه البلدان بسبب كون الانطلاق لهذه التجارب كان شبه متقارب فنلاحظ أن السياسات الصناعية لكوريا الجنوبية تكللت بالنجاح الباهر بشهادة الجميع على رأسها الهيئات الدولية الاقتصادية ،ويعود هذا النجاح إلى مجموعة من الأسباب التي من أهمها الوفرة النسبية للموارد البشرية بما فيها ثقافة المواطن الآسيوي الإيجابية،كما وأنها في بداياتها ركزت على استخدام التكنولوجيا البسيطة ذات كثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة ،و للتخلص من مشكل البطالة ومن ثم التوجه إلى التكنولوجيا كثيفة رأس المال، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأسباب نلخصها في تحفيز الادخار ومحافظة على استقرار الأسعار وكذا الاندماج في السياسات الصناعية موجهة للخارج وتشجيع المنافسة .

أما فيما يخص البلدان العربية نلاحظ أن لها سمات تتشابه فيما بينها أهمها الاعتماد على الصناعات الاستخراجية كون أغلب البلدان العربية غنية بالثروات الباطنية التي من أهمها البترول والغاز،وهذا ما جعلها تهمل باقي الصناعات الأخرى،كما أن الصناعة العربية تتميز بالتبعية

للخارج في مجال مستلزمات الإنتاج الصناعي وهذا من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف معدلات نمو القطاع الصناعي في الوطن العربي، بالإضافة إلى فشل سياسة الإستراتيجيات المستوردة من الدول المتطورة والتي هي غير مبنية على الموارد المتاحة والواقع العربي الحقيقي، وهذا مشكل إضافي يضاف إلى المشاكل التي تتخبط فيها الصناعة العربية و الجزائرية خاصة.

الإشكالية

من خلال ما سبق نخلص إلى طرح الإشكالية التالية التي ستكون منطلق لدراستنا .

– كيف تؤثر عملية التصنيع في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في البلدان النامية ؟

بالإضافة إلى مجموعة من الإشكاليات الفرعية ، والتي سنحاول الإجابة عنها في دراستنا هذه :

– ما هي العلاقة الموجودة مابين السياسات الصناعية والتنمية الإقتصادية في كوريا الجنوبية ؟

– كيف أثرت مساهمة قطاع التصنيع في الأداء الإقتصادي في الوطن العربي؟

– ما هي أهم مميزات الصناعة في الجزائر وما مدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية؟

فرضيات البحث

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية، فإننا سوف نطرح مجموعة من الفرضيات التي تساعدنا في تحديد معالم الموضوع محل الدراسة والمتمثلة في:

– ساعدت السياسات الصناعية التي اتبعتها الحكومات الكورية على تطوير وتنمية الصناعات المحلية التي تعتبر محركات للنمو الإقتصادي السريع لكوريا خلال العقود القليلة الماضية .

– بالنظر إلى المساهمة الضئيلة لقطاع الصناعة في الناتج الوطني للبلدان العربية، والذي ينعكس بالضرورة إنخفاض مؤشراتها التنموية .

– تتميز الصناعة الجزائرية بتوجهها شبه الكلي نحو الصناعة الإستخراجية ،بالإضافة إلى إنخفاض في مستويات إنتاجيتها وعدم كفاءتها في قيادة التنمية الإقتصادية .

أسباب اختيار الموضوع :

إن من بين الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع هي :

– الرغبة الملحة لدراسة هذا الموضوع تعود بالدرجة الأولى لارتباطه ارتباطا مباشرا بتخصصنا (اقتصاد التنمية)

– نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية على مستوى الساحة الدولية ولما أصبح يكتسيه التصنيع من أدوار هامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

– الدور و المكانة البارزة التي احتلتها التنمية الصناعية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية في بلدان كوريا والجزائر و الوطن العربي بصفة عامة.

– تحليل نتائج الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على القطاع الصناعي خاصة في البلدان النامية.

– اهتمامنا الشخصي بالتنمية الاقتصادية و خاصة التنمية الصناعية ودور التصنيع في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني.

أهمية وأهداف الموضوع

– على صعيد النظري يمتاز هذا الموضوع بالديناميكية و الحيوية ، التي تجعل من دراستنا موضوع متجدد يحتاج دوما لدراسات نوعية .

– تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى تطور السياسات الصناعية في الوطن العربي خاصة الجزائر بالإضافة لكوريا الجنوبية.

– يشكل التصنيع قضية جوهرية لأي سياسة تنموية، وغالبا ما تفشل سياسات التنموية التي لا تركز على الصناعة كقطاع قائد ومحرك في بنائها لعملية التنمية الاقتصادية.

– عدم استغلال بعض البلدان لمداخيل البترول (الوطن العربي) في بناء إستراتيجية صناعية قوية.

– تعتبر هذه الدراسة إضافة جديدة إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في إطار دراسة التصنيع وأثره على التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة

قمنا بتتبع بعض تجارب التنمية الصناعية في العديد من البلدان التي تتشابه نسبيا في انطلاقاتها الاقتصادية، وبالنظر إلى توفر المعطيات والأطر التفسيرية للعديد من الدراسات حول هذا الموضوع ، إرتيأنا اختيار هذا الموضوع ودراسة كل من كوريا الجنوبية والوطن العربي بشكل عام والجزائر بصفة خاصة.

المنهج المستخدم

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي وذلك لدراسة التطور التاريخي للتصنيع والتنمية الاقتصادية،بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات المتوفرة تحليلا علميا و موضوعيا للوصول للنتائج منطقية . حول تجارب التصنيع لمختلف البلدان قيد الدراسة.

أما مصادر البيانات تتكون فهي في العموم عبارة مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات الإقتصادية العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

الدراسات السابقة

– زوزي،محمد.(2010).أطروحة دكتوراه تحت عنوان تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، جامعة ورقلة.وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج التي منها أن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيدا عن الدور الحقيقي المنوط له في عملية التنمية الصناعية، ومن هنا جاءت توصيات الدراسة المتمثلة في إصلاح الجهاز الإداري من أجل تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي المباشر ، مع تحديد إطار عمله بوضوح.

– شريفي، أحمد.(2001).شهادة ماجستير، سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للاقتصاد و الاقتصاد السوق ، جامعة الجزائر، والتي كان من بين أهم النتائج الدراسة وتوصياتها، هي أن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها القطاع الصناعي من التسيير الذاتي إلى استقلالية المؤسسات لم تحقق النتائج المرجوة منها، ولذلك لابد على السلطات الحسم والإسراع في استكمال الإصلاحات الاقتصادية ، والعمل على ترقية القطاع الخاص الوطني في جميع المجالات ، مع تشجيع البحث العلمي التطبيقي وربط المؤسسة بالجامعة.

– دبيش،أحمد و نسيمة، أوكيل.(2014).الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط،مقالة في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، وجاء في توصيات هذه الدراسة على أنه يجب تبسيط إجراءات التمويل والتوسع فيه، مع التحرير الكامل للممارسة الاقتصادية بالإضافة إلى خفض العبء الضريبي قدر الإمكان ولأطول فترة ممكنة ، وبخاصة صغار المنتجين،وكذا القضاء على الممارسات البيروقراطية التي أصبحت ثقافة هدامة لكل تطور في الإنتاج الصناعي الوطني .

– الملتقى الوطني الأول.(2012).بعنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ....أم قطيعة ، جامعة مستغانم،والتي خرج الملتقى فيها بجملة من التوصيات التي من أهمها، العمل على تحديد أهداف الإستراتيجية الصناعية و آلياتها و أدوات تنفيذها ،بالإضافة إلى خلق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، حتى يسمح بتحويل الجهد الإستثماري إلى مزايا اقتصادية ، تجارية، تكنولوجية، وتقنية،بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التوصيات .

خطة وتبويب العمل

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية و للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالدراسة، جاءت خطة هذه الدراسة لتشمل عرض و تحليل و مناقشة البحث من خلال مقدمة عامة و ثلاثة فصول و خاتمة.

– حيث تناولنا في الفصل الأول لمحة عامة حول التصنيع من حيث المفهوم و ظروف و أنماط التصنيع و كذا أهميته، بالإضافة إلى أهم إستراتيجيات سياسة التصنيع وسياسة التصنيع في نظريات التنمية الاقتصادية لمجموعة من المفكرين مثل نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو الغير متوازن.

– أما فيما يخص الفصل الثاني فلقد تطرقنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها و أهدافها مع ذكر أبرز عقباتها ومعوقاتها،كما تطرقنا إلى إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والتي من بينها إستراتيجية الحاجات الأساسية، مع ذكر أهم نظريات التنمية الاقتصادية المعاصرة كنظرية التغيير الهيكلي.

– وفي الفصل الثالث تعرضنا إلى أهم التجارب البلدان في مجال التنمية الصناعية، وذلك عن طريق دراسة لتجربة كوريا الجنوبية و الوطن العربي بالإضافة إلى دراسة حالة الجزائر بالتفصيل منذ الاستقلال إلى أواخر 2010.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول سياسة التصنيع

مقدمة

يعد التصنيع موضوعا مركزيا في علم اقتصاد التنمية، وذلك بالرغم من تشعبه و تعقيداته، حيث إن أهمية سياسة التصنيع ترتكز بالضرورة على ما يقدمه لمجموعة من الظروف التي واجهت المجتمعات النامية مقارنة بما حدث ويحدث في مجال التنمية للمجتمعات المتقدمة. حيث يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث، فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لطبيعة العلاقة بين النشاط الإنتاجي الصناعي والتنمية الاقتصادية ،الاجتماعية ، والسياسية في المجتمع. فلاختلاف في أهمية وأولوية الاعتماد على التصنيع في عملية التنمية ، بل يكمن الاختلاف في نوعية الصناعات التي يتعين البدء بها، وبذلك يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية لأي بلد، حيث يلعب دورًا رئيسيًا مع باقي قطاعات الإنتاج في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة ،من خلال توفير المنتج المحلي إحلال الواردات بدلا من الاعتماد على إستراتيجية السلع المستوردة ،او تبني إستراتيجية لترقية الصادرات وهذا ما تهدف إليه النظريات الإقتصادية الحديثة.

الفكرة الرئيسية لهذا الفصل هو إعطاء صورة موضحة ومفسرة لسياسة التصنيع ،حيث يقدم المبحث الأول مفاهيم عامة حول التصنيع ، واستكشاف الظروف التي أدت إليه والأهمية منه، في حين يستعرض المبحث الثاني استراتيجيات التصنيع من خلال إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، أما فيما يخص المبحث الأخير سنتناول نظريات سياسة التصنيع في أدبيات التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سياسة التصنيع

أولت كثير من بلدان العالم اهتماما كبيرا بسياسة التصنيع و إقامة المشروعات الصناعية باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحسين الحياة ،رفع مستوى المعيشة وتغير الحياة الاجتماعية تغيرا شاملا وبدرجة لا يمكن تحقيقها إلا من خلالها. ولتحقيق ذلك ،كان عليها الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الناتج الزراعي أو المواد الأولية إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتعددة، وفي هذا المبحث نحاول أن نقدم عرض لمفهوم التصنيع ،أنماطه،ظروفه و الأهمية منه.

المطلب الأول: مفهوم التصنيع

يبدو أن استخدام مصطلح " التصنيع *Industrialization* "حديث إذ بدأ استعماله على الأقل منذ خمسين عاما الماضية ، ليصف حالة البلد الذي يتخذ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاعتماد على الصناعة والتوطين الصناعي.[1]

التصنيع هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للبلدان ، ومؤشر إلى نسبة الزيادة في الدخل الوطني، الناشئة عن القطاع الصناعي إن عملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي بحث ، فهو اكبر من ذلك بكثير . فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي و السياسي ، الاجتماعي ، و الثقافي . فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية وزيادة ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الدخل الوطني ، ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة ، مثل المواد الأولية والطاقة البشرية ، كما أن التصنيع يقتضي استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الإنتاج الصناعي ، مما يؤدي إلى إنتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجيا الحديثة ، كما يتطلب استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج ، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الجودة وانتشار الأسلوب الصناعي إلى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولا اجتماعيا كبيرا نحو المجتمع الحضري.[2]

و من هنا يتضح أن التصنيع عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قدراته على استغلال الطبيعة والسيطرة عليها وزيادة رفاهيته.

---

[1] - رشوان، حسين عبد الحميد. (1996). *المجتمع والتصنيع* ، المكتب الجامعي الحديث ، اسكندرية ،مصر ،ص ص.25–26.

[2] - راجيش، شندرا.(1994). *التصنيع والتنمية في العالم الثالث*، ترجمة محمد، محمود عمار، مطبعة المعرفة، ، مصر ، ص.10.

المطلب الثاني: ظروف وأنماط التصنيع

يتفق الكثير من الباحثين في مجال الصناعة أن عملية التصنيع في المجتمعات النامية تتم في ظروف مختلفة تماما عن الظروف التي تمت في ظلها عملية التصنيع بالمجتمعات المتقدمة.حيث أن المجتمعات النامية لم تشهد خلال فترات نموها ثورات أو تحولات عميقة مست بنيتها الاقتصادية مثل ما حدث في البلدان المتقدمة، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى خضوعها للاستعمار الغربي ، والسيطرة الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها ولمدة طويلة من جانب الرأسمالية العالمية[3]. فإذا كان النظام الاستعماري قد أحدث تحولات جوهرية واسعة النطاق مست البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات النامية فإنها لم تساعد في تحقيق تنمية شاملة بإمكانها التخفيف من حدة التخلف والفقر من جهة ، وإحداث استقرار يسمح لها ببلوغ مستوى من التقدم ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي من جهة أخرى.

ويبقى أن نشير هنا، إلى أن طبيعة العلاقات بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة تعتبر من بين الظروف التي ساهمت بصورة كبيرة في قيام صناعات بها ، باعتبارها أنها أصبحت تمثل أسواقا قابلة على استيعاب المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، على سبيل المثال، فان اغلب البلدان التي كانت مستعمرة عواصمها موانئ، إضافة إلى ذلك فقد اتصفت الدول النامية ببطئ كبير في نموها الاقتصادي وفي تطورها الاجتماعي، ويعود ذلك إلى اعتمادها على قطاع إنتاجي واحد ألا وهو القطاع الزراعي الذي يشكو من نقص كبير في رؤوس الأموال المستثمرة، وضعف الوسائل والإمكانيات المستخدمة.

وللخروج من هذه الوضعية كان عليها الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الناتج الزراعي إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتعددة (الصناعية منها والتجارية)، وتسمح هي الأخرى بفتح مجالات جديدة تكون فاعلة في الاستخدام الأمثل و الدائم للموارد الأولية وللعمالة من سوق عمل إلى سوق موارد الاستثمار.

هذه الأوضاع دفعت بالكثير من البلدان النامية الى البحث عن سبيل جديدة وحديثة ومنه نموذج جديد، يعتني بقضايا المجتمعات النامية، التي وكما ذكرنا آنفا تختلف بكثير عن قضايا ومشاكل كل المجتمعات المتقدمة، فكانت الآلية التي فتحت لها آفاق النمو والتقدم وبالتالي الانتقال من حالة إلى حالة أخرى مرغوب فيها هي التنمية الصناعية و يرى" توني بارنت"، أن جذور التصنيع واهتمام المجتمعات النامية بالصناعة يعود إلى صدمة الحرب العالمية الثانية عندما انقطعت دول العالم كإقليم عن الدول الصناعية فكونت ما يسمى ببلدان العالم الثالث، وتبعا لواقعها اشتدت الحاجة إلى طلب التنمية الصناعية في هذه

[3] - رشوان، حسين عبد الحميد. (1996).نفس المرجع السابق، ص.41.

البلاد، و يذكر" مور "جملة من الظروف العامة للتصنيع منها[4]:

- تغير القيم حيث يعتبر أساسيا، ويشمل تبني الطرق المتعلقة أو الرشيدة في حل المشاكل.
- التغير في النظم، حيث أن التغير يقوم على تنمية العلاقات في السوق وخاصة في العمالة وفي الثروة.
- التغير في المؤسسات ، ويقصد به توفر نظام إداري هرمي وحكومي.
- التغير في الدوافع ، والمقصود به هو قابلية التغير نحو حياة أفضل ، والتي ترتبط بانتشار المشاركة لكي يشعر الناس بأنهم ضمن التغير ، وأن التنمية في نظر" مور" يمكن تحقيقها من خلال عملية الذوبان في الأفكار والثقافة والتكنولوجيا الحديثة.

مع العلم أن الظروف التي ساعدت في تبني البلدان النامية التنمية الصناعية كانت مرتبطة إلى حد كبير بمستوى نموها الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فان التغير الذي جاء نتيجة التصنيع كان بطيئا جدا، وأن العوامل الخارجية والداخلية لم تساعد في إنجاح هذه العملية، ومن الظروف التي ساعدت في نمو التصنيع بالمجتمعات النامية هو تحطيم العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة والتي كانت تحول دون تحويل سكان الريف مثلا إلى قوة عاملة قابلة للانتقال لسد مطالب الصناعة، إضافة إلى ذلك فان للظروف السياسية دورا هاما في تبني هذه المجتمعات التنمية الصناعية، وخاصة بعد بروز مفهوم الدولة الوطنية التي عملت من اجل إستراتيجية تنموية تهدف بالأساس إلى تحقيق تحول في البنى الاجتماعية و الثقافية، تسمح بالدرجة الأولى في تسهيل عملية الانتقال إلى مجتمع أكثر حداثة وتطورا، ومنه القضاء على التبعية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

من جانب أخر ،باتخاذها للتنمية الصناعية كمنطلق حتمي للنهوض بالاقتصاد، وبالتالي تحقيق التقدم والتطور المنشود، واجهت البلدان النامية صعوبات بالغة عند اختيارها لنمط التصنيع الذي يتلاءم وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية والسكانية، وكذا طبيعة مطالبها واحتياجاتها.

فهناك من البلدان من ركزت على التوظيف والتوسع في استخدام الصناعة الخفيفة (العمل + رأس المال)، أي بناء مصانع تحويلية تعتمد بالأساس على رأس مال قليل، ويد عاملة كبيرة، بينما دول نامية أخرى اعتمدت على الصناعات الثقيلة(رأس المال+العمل)، وهي صناعات كثيفة وكبيرة الحجم، سواء من

[4]- توني،باريت .(1992). *علم الاجتماع والتنمية*، دار المعرفة، القاهرة، مصر، ص.86.

حيث الاستخدام لعناصر الإنتاج، حجم الإنتاج، أو من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية (التبادلية) التي ستربطها بالقطاعات الإنتاجية الأخرى[5].

وهناك من وازن بين النمطين، وأقرب مثال عن ذلك من سلك المنهج الأول نجد بعض دول جنوب شرق أسيا (كوريا الجنوبية، تايوان هونغ كونغ) والتي اعتمدت كثيرا على الصناعات التحويلية .

بينما البلدان التي اعتمدت في تنميتها على نمط الصناعة الثقيلة، فهي تلك التي سلكت النظام الاشتراكي، كنموذج اقتصادي وسياسي واجتماعي ومنها:(الجزائر ، مصر و كوبا)، ونتائج هذا الاختيار تباين من بلد لآخر، وتبقى الإشارة هنا إلى أن عملية التصنيع بالمجتمعات النامية لم تمس كل البلدان بنفس الدرجة وبنفس التأثير، حيث عمل الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية على تصنيفها حسب مستوى ودرجة تصنيعها، واستعملوا في ذلك عدة مقاييس منها النمو الديمغرافي (السكان)، الدخل الفردي، نصيب الصناعة التحويلية في الناتج الخام، نسبة اليد العاملة الموظفة في هذا القطاع، نصيب المنتجات من الصادرات ، النقل، الخدمات الاجتماعية المتوفرة...الخ، وعلى هذا الأساسي تم تصنيف البلدان إلى:

- البلدان ما قبل الصناعة.
- البلدان السائرة في طريق التصنيع.
- البلدان نصف المصنعة.
- البلدان المصنعة حديثا.

وقد تبدو صعوبة الاختيار هنا واضحة، إذا ما نظرنا إلى هاتين الصناعتين في ضوء نمط التكنولوجيا المناسبة لرفع إنتاجية كل من العمل ورأس المال، وإذا كان بعض الدارسين يهتمون بمناقشة موضوع التحول التكنولوجي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في ضوء مفاهيم فنية خالصة، إلا أننا نميل إلى مناقشتها والنظر إليها من حيث كونها معيارا حضاريا.

المطلب الثالث: أهمية التصنيع

الملاحظ أن أهمية التصنيع على صعيد التطور البشري قد بررت من نواحي عديدة أهمها في نظرنا الحاجة الإنسانية، الصراع الدائم للإنسان مع محيطه المادي، والآثار المادية المتوارثة.

[5]- فكرون ،السعيد.(2005). إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في علم اقتصاد التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، ص.172.

1)- الناحية الأولى:الحاجة الإنسانية كدافع للتطور الاقتصادي:

لقد قيل بحق إن " الحاجة أم الاختراع " فحاجات الإنسان المتنامية مع الزمن تدفعه أيضا وباستمرار للتفكير والعمل على إشباعها، انطلاقا من الإمكانيات المادية المتاحة، وخاصة بعد تمكنه من تحقيق فائض اقتصادي زراعي مكنه بدوره من التحرر وتنويع نشاطه الاقتصادي فكريا وماديا، فأتجه لأعمال أخرى ساعدته وبشكل متزايد على الإتيان بأفكار جديدة وأدوات إنتاج ومنتجات لم تكن موجودة من قبل، مما أدى وعلى مراحل إلى تحسين مستوى المعيشة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع البشري مع اختلاف بسيط في درجات التطور الاقتصادي بين مجتمع وآخر . ومعلوم أن أهمية الحاجة التي يشعرا فرد أو جماعة ما تتناسب طردا مع مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي بلغه، لذلك فإن الاكتشافات وأدوات الإنتاج المبكرة على صعيد التطور البشري، لا تقل أهمية عن المخترعات ووسائل الإنتاج الحديثة، باعتبارها تعد حجر الأساس الذي بني عليه صرح التقدم البشري.

2)- الناحية الثانية: الصراع الدائم للإنسان من الاستمرار والتقدم:

سواء كان هذا الصراع مع العوامل الطبيعية المحيطة به كالحرارة والبرودة والفياضات والأعاصير، والجفاف، والزلازل والبراكين، وغيرها من العوامل التي حفزته باستمرار للقيام بعمل ما لمواجهتها، وكان أهمها الاستقرار وتحسن السكن واللباس والتغذية، وعموما صناعة أدوات مكنته وباستمرار من السيطرة عليها، كما تجلى ذلك الصراع المرير بين الإنسان والإنسان نفسه على شكل حروب طاحنة قامت بين هذه المجموعة أو تلك من أجل السيطرة على الموارد الاقتصادية، وكانت الغلبة دائما للأقوى الذي يملك أدوات ووسائل إنتاج صناعية قادرة على التحكم والسيطرة على البيئة المادية والمجتمع البشري، كما أن الصراع الدائم مع العناصر المضادة للتقدم كالحيوانات وبعض الأفراد والجماعات المتوحشة كان أيضا دافعا قويا لتحسين وسائل الإنتاج لتعويض الخسائر الناجمة عن التلف والهدم الذي تسببه تلك العناصر، أي حشد الهمم من أجل الاستعداد الدائم لمواجهة الخطر المحدق، عن طريق تحسين وسائل الإنتاج والدفاع عن الذات.

3)- الناحية الثالثة : الآثار المادية المتوارثة

التي يمكن تلمس أهمية التصنيع في التطور الاقتصاد البشري، نجده بشكل واضح ملموس في الآثار المادية للحضارات القديمة، فالآثار المادية التي تركها الإنسان على تنوعها تدلنا بلا شك على مستوى التطور الذي بلغه منذ فجر التاريخ وحتى اليوم بدءا، بالعصر الحجري الذي تميز بصناعة أدوات إنتاج حجرية، إلى العصر الحديدي والبرونزي واكتشاف النار واستخدامها لتطويع المعادن وصناعة أدوات معدنية وتحسين نوعية الغذاء بطهيه بعد اكتشاف النار ثم الاستقرار والزراعة وتحقيق الفائض

الزراعي وتحرير أعداد متزايدة من أفراد المجتمع لتقديم خدمات وأدوات ووسائل إنتاج أفضل مكنت بشكل متواصل من تحسين مستوى المعيشة بفضل الأفكار والمصنوعات الجديدة، كما تجلت أهمية الآثار المادية للحضارات القديمة في تنوع أنماط الإنتاج والاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام .خاصة الآثار الخاصة بصناعة البناء والتعمير التي تعبر بحق عن درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغته المجتمعات البشرية في مختلف الأماكن والأزمنة بشكل مضطرد، أعطى للتصنيع مكانة خاصة كرمز للتقدم البشري.

ومن هنا فإن التصنيع بالمجتمعات وفي نظر الكثير من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيون يعتبر حجر الزاوية في إحداث حركية مستمرة وفعالة على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، باعتباره يفرض نظما مغايرة لما هي موجودة (إنتاجية واستهلاكية) وتنضج هذه الأهمية بالخصوص في النقاط التالية:[6]

– يحقق التصنيع زيادة كبيرة في مستوى الدخل الفردي والدخل الوطني بالشكل عام.

– إن التصنيع فرض علاقة تكاملية بين جميع القطاعات الأخرى، منها قطاع الزراعة حيث أدى إلى تنمية الزراعة ذاتها وتحولها إلى صناعة.

– يسمح التصنيع بخلق تنوع كبير في الإنتاج، وهو ما يحقق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي.

– يسمح التصنيع بخلق مناصب عمل جديدة ومتنوعة، مما يؤدي إلى رفع في مستوى
الدخل الفردي الذي يزيد في قدر الادخار الذي يوجه هو الآخر إلى الاستثمار، وبالتالي استمرار العملية التنموية.

– يساهم التصنيع في فتح أسواق جديدة سواء المواد الاستثمارية أو المنتجات الاستهلاكية.

– يسمح التصنيع بخلق مجالات تجارية عديدة، منها التصدير ومما لاشك فيه أن هذا العنصر قد يخفف من بعض المشكلات التي تواجهها البلدان النامية في مجال الاستيراد والتصدير.

– يؤدي التصنيع أيضا إلى بناء قوة اجتماعية وتشكيلها وفق المعطيات الجديدة بحيث يسمح بنمو جماعات جديدة ويضعف جماعات أخرى موجودة بالمجتمع.

– يسمح التصنيع بتغيير النسق القيمي السائد بإعادة تشكيله حتى يتلاءم والتحولات الاقتصادية التي يحدثها التصنيع.

[6]- فكرون ،السعيد.(2005). نفس المرجع السابق، ص.155.

- يؤدي التصنيع إلى توظيف أكثر لمفهوم التحضر، أي نمو حضري كبير بحيث يتسع حجم المدن، وتصبح بمثابة مراكز جذب كبيرة لرؤوس الأموال والقوة العاملة.[7]

- يؤدي التصنيع إلى زياد الصادرات بصفة عامة وهو ما يؤدي بزيادة العملات الأجنبية اللازمة لشراء الوردات البسيطة والرأسمالية من الأسواق المتقدمة.

المبحث الثاني: إستراتيجيات التصنيع

تعددت تصنيفات وتقسيمات استراتيجيات التصنيع : من تنمية صناعية ترتكز على الصناعة أو الزراعة أو الخدمات إلى تنمية اقتصادية ترتكز على التجارة الخارجية (ترقية الواردات و الصادرات) مبنية على رأس المال والعمل والتطوير التكنولوجي ... الخ من التصنيفات الأخرى .لذا سنكتفي بالحديث عن التنمية الاقتصادية التي ترتكز على التصنيع من جانب إستراتيجية تحليل الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات و هذا سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول:إستراتيجية إحلال الواردات

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل . وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت في بلدان أمريكا اللاتينية . وكان التوجه لمثل هذه الإستراتيجية راجع لتعاظم العجز التجاري للدول النامية ، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة ، وأدت إلى زيادة هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كليا أو جزئيا .تمر هذه الإستراتيجية بمراحل ثلاث هي : [8]

1)- المرحلة الأولى: إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقة (إحلال واردات بدائي)

2)- المرحلة الثانية : إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات،أدوات كهر ومنزلية ... الخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات.

3)- المرحلة الثالثة: إنتاج المواد الوسيطة، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

إن لجوء الدول النامية إلى التصنيع يهدف أساسا إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية ، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الإستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه ، لان المتتبع لم ا رحلها الثلاث يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقا وبالتالي تبعية ، وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها منها :

[7]-السيد،الحسين.(1996). *التنمية والتخلف*، دار المعرفة، القاهرة، مصر،ص.396.

[8]-فتح الله، ولعلو.(1982). *الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية* ، دار الحداثة ، بيروت ، لبنان ، ص.279.

– انتقال استيراد هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بانوا عها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة.

– اعتماد هذه الإستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية ، وهذا لا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في البلد ، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس .

– ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود صناعات محدودا رمانيا ومكانيا، إلا إن هذه المعضلة يمكن إن تحل في اتجاه الدول النامية إلى التكامل في مختلف أطره (قاري، إقليمي...الخ).

تتمثل مزايا إستراتيجية إحلال الواردات فيما يلي:[9]

– الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (باستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية.

– يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في البلدان النامية من خلال: تقليل الاستيراد من الخارج أي (تقليل استيراد السلع الاستهلاكية) وهذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل التبعية للخارج.

– يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في علاج مشكلة البطالة في البلدان النامية لأن إقامة صناعات محلية تحل محل الواردات يمكن أن يوفر فرص للعمالة مما يؤدي إلى تقليل مشكلة البطالة ولكن بشرط الاعتماد على الطرق (الفنون) الإنتاجية كثيفة العمل.

– هذه الإستراتيجية تقوم على أساس إنتاج سلع استهلاكية أساساً يتم تسويقها في السوق المحلي وهذا يجنب الدول النامية مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية خاصة أن البلدان الصناعية المتقدمة تلجأ لوضع العراقيل والعقبات أمام صادرات البلدان النامية من السلع الصناعية.

– هذه الإستراتيجية تعتبر أسهل طريقة لتنمية قطاع الصناعة ورفع نسبة مهام قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي وتنويع هيكل الإنتاج في البلدان النامية.

أما فيما يخص عيوب الإستراتيجية نذكر مايلي:[10]

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والناتجة عن الحماية يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية.

[9]- بن عزرين ،عزالدين .(2012). دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص.74.

[10]- خالد ، مصطفى قاسم .(2006). *الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم وإستراتيجية التصنيع*، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية،مصر، ص.100.

- إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية .

- أدى تمتع صناعات السلع الاستهلاكية بالحماية الجمركية العالية إلى إعاقة تطور الصناعات الوسطية والرأس مالية ، وحرمان بعض الصناعات التي تدر عائدا اقتصاديا صافيا مثل: صناعات الأسمدة والمبيدات والإسمنت وحديد التسليح.

- ينتج عن الحماية غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية.

- يعتمد التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفاقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

المطلب الثاني:إستراتيجية الصناعة من أجل التصدير

يقصد بهذه الإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ،أي التركيز على صناعة من الصناعات التي تتوفر لها فرصة التصدير منتجاتها ، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز الأساسي على التصدير للسوق الخارجية ، أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية، وتعطي هذه الإستراتيجية للتصدير أهمية كبيرة، فهي تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في البلدان النامية، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسيطة والاستثمارية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولابد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ولذلك يكون من صالح البلدان النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

وللوصول إلى تطبيق الأمثل والناجح لهذه الإستراتيجية يجب إتباع بعض الشروط تتمثل في مايلي:[11]

- سياسة الخصخصة وتدعيم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.

- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي.

- توفير المناخ المناسب لنمو الاستثمارات الأجنبية .

- تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة في هذه الدول.

تتمثل مزايا هذه الإستراتيجية فيما يلي :

[11]- سعيدي،وصاف .(2004). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص 41-40.

– التغلب على مشكلة صغر الحجم السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفورات الحجم.

– التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد على الميزة النسبية.

– زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة.

– اكتساب خبرات ومهارات من خلال الاحتكاك بالأسواق الدولية.

وتتمثل العيوب فيما يلي:

– قد يصعب على البلدان النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب البلدان الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع .

– إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة)، وهذه الصناعات التي يمكن أن تتمتع من خلالها البلدان النامية بميزة نسبية في إنتاجها.

– إن الذي يعتمد أساسا عل تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق البلدان الصناعية مهددة من وقت إلى آخر بالتعرض لأزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه البلدان .

المبحث الثالث: سياسة التصنيع في نظريات التنمية الاقتصادية

إن واقع دول العالم الثالث الموروث عن الاستعمار ،والذي يتمثل في اقتصاد متخلف وتنمية اقتصادية شبه منعدمة،ورغبة من هذه البلدان في تطوير اقتصادها وجعله يتبوأ مكانة في المنظمات الدولية، إلى جانب البلدان المتقدمة،ومنه بدأت تبحث عن أسباب تطورها ،فوجدت أن القطاع الصناعي والتنمية الصناعية هي الوسيلة المثلى لتحقيق أهدافها.

ولتحقيق هذا الهدف لجأت إلى النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية،لهذا السبب سوف نتطرق إلى هذه النظريات لمعرفة الأسس الفكرية والإستراتيجية لهذه النظريات.

المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن

تعود هذه النظرية إلى المفكر الاقتصادي"نوركس"الذي اعتمد في تحليله على مفهوم "الدفعة القوية ***Big Push*** " "لروزنشتان رودان" وقد ارتكز في ذلك على ما يعرف بحلقة الفقر المفرغة، فهناك حلقات دائرية

اقتصادية واجتماعية وسياسية، تتفاعل مع بعضها البعض بشكل يجعل البلدان الفقيرة في حالة ركود اقتصادي وفقر دائم.[12]

وحسب "نوركس" إن لم تكسر هذه الدائرة ستدوم ويدوم معها الفقر،ومن وجهة نظر "روزنشتان" يجب توفر شرط أساسي وهو رؤوس أموال ضخمة تستثمر في إنشاء قاعدة اقتصادية تحت إشراف الحكومة من أجل الانطلاق إلى مرحلة نمو أعلى.[13] وغالبية البلدان النامية تعاني من انخفاض الطلب على رؤوس الأموال نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بهذه الدول ويرجع هذا الانخفاض إلى ضيق حجم السوق نتيجة انخفاض مستويات الدخول الأمر الذي يعرض الاستثمار في مشروع واحد وصناعة واحدة إلى مخاطرة كبيرة ومن هنا ينبغي القيام بعدد كبير من صناعات السلع الاستهلاكية المتلازمة زمنيا بحيث تنشأ كل صناعة طلب على منتجات الصناعات الأخرى مما يؤدي إلى تحقيق الوفرات الخارجية ناجمة عن اتساع نطاق السوق،ومن هنا يمكننا تلخيص مضمون هذه النظرية في فكرتين أساسيتين :

أولا: رفع الطلب على السلع الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية

يرى "نوركس" أن توزيع الاستثمارات على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة التي يستخدم فيها العمال التكنولوجيا المتطورة فهؤلاء سيكونون هم أنفسهم السوق اللازمة لتصريف منتجات كل هذه المشاريع وعندئذ يحدث التكامل الصناعي الحقيقي،يترتب عن هذا التوزيع للاستثمارات،عدد كبير من الوظائف،ومنه تتسع رقعة الشغل ،ومن ثم رفع الدخل الحقيقي للأفراد ،عن طريق سياسة الاستثمار على جهة واسعة من الصناعات المختلفة ، وحسب هذه النظريات هو توسيع السوق الداخلي والتصنيع له فقط وذلك نظرا للعقبات التي تواجه التصنيع للسوق الخارجي.

ثانيا:التوازن الجهوي

وهي أهم فكرة في هذه النظرية،مفادها توجيه الاستثمار إلى المناطق الريفية لاستخدام البطالين هناك ،وبالتالي تكوين رأسمال بمقر سكناهم ،لتفادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة الريفية نحو المدن،ويبرز "نوركس" هذا بقوله:

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في المدن هو ما دفع الاستثمارات تتجه بصفة تلقائية إلى المناطق الريفية،وهي نظرية "آرثر لويس" الذي يعتقد بأن تركيز الاستثمارات في المدن قد بلغ مستوى جعل تكاليف المعيشة ثقيلة بارتفاعها وتنوعها.[14]

---

[12] – شريفي،أحمد.(2001).سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للاقتصاد واقتصاد السوق ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،ص.20.

[13] - خضر،عبد القادر.(1994).*عقل المبادئ علم الاقتصاد*،الأمل للتوزيع والنشر،الأردن،ص.95.

[14] – بهلول،محمد بلقاسم حسن.(1990).*الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي*،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،ص.235.

وحتى تنجح عملية التنمية على المستوى القاعدي يجب أن يتوفر الشرط الأساسي والمتمثل في ديمقراطية تشكيل المؤسسات،لأن التنمية هي في نفس الوقت اقتصادية سياسية ، كما يجب تدعيم هذه القاعدة بمخططات مالية تتناسب مع ما تتوفر عليه كل مجموعة من الموارد، مع ترك لها حرية اتخاذ القرارات ،وذلك من أجل التشجيع على الاستثمار في المناطق المحرومة وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي الذي تسعى إلى تحقيقه نظرية النمو المتوازن.

وتتمثل عيوب نظرية النمو المتوازن في:

– إن نظرية النمو المتوازن التي ترتكز على التكامل بين القطاعات قد أهملت الشيء الحقيقي المتمثل في التنافس أحيانا بين القطاعات لاستعمالها عوامل الإنتاج النادرة وهي اليد العاملة المؤهلة ورأس المال.

تتطلب هذه النظرية رؤوس أموال ضخمة لإحداث استثمارات وبالتالي دفع عجلة التنمية، ولكن تطبيق هذه النظرية صعب المنال نظرا لقلة رؤوس الأموال وبالتالي اللجوء إلى رأسمال الأجنبي مما يعني التبعية إلى الخارج.

– تفترض أيضا أن البلدان تنطلق في نموها من العدم أي انعدام أي صناعة والواقع غير ذلك.

– لا يترتب على سياسة النمو المتوازن تحقيق معدل سريع للتراكم الرأسمالي إذ تقوم هذه الإستراتيجية على إقامة حشد كبير من الصناعات الاستهلاكية ويتطلب ذلك زيادة حجم الطلب الكلي عن طريق زيادة القدرة الشرائية ،فإذا لجأ البلد إلى زيادة معدل الادخار لرفع معدلات التكوين الرأسمالي أدى ذلك إلى ضيق السوق الأمر الذي يعوق عملية التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني: نظرية النمو غير المتوازن

استوحى "هيرشمان" هذه النظرية من النقد الذي وجه إلى نظرية النمو المتوازن،حيث يرى أن نظرية النمو المتوازن لن تحقق نموا في الدخل القومي،وإنما يتحقق فعلا وعملا عدم توازن الاقتصاد القومي الناتج عن وجود إختلالات غير متوازنة تصيب الاقتصاد القومي في الصميم. [15]

حيث يرى أنه حتى تستطيع البلدان النامية تكسير حلقة الفقر المفرغة يجب عليها إتباع أسلوب تنمية غير متوازن،أي أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل بل يستحسن التركيز على بعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفورات تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية. [16]

[15] – بهلول،محمد بلقاسم حسن.(1990).نفس المرجع السابق،ص.236.

[16] – شرفي،أحمد.(2001).نفس المرجع السابق،ص.23.

وحسب "هيرشمان" فإن عملية التنمية طويلة الأمد تتفاعل تتفاعل خلالها قوى اقتصادية تدفع الاقتصاد هنا وهناك تؤدي بدورها إلى نوع من الإختلالات وهذا وجب على برامج التنمية الاقتصادية أن تخلق الحيوية في الاقتصاد دون القضاء على الذي ظهرت به إختلالات وبالتالي يحث على مداومة الاستثمارات الجديدة التي تؤدي إلى وفورات خارجية تستعملها صناعات الأخرى.

إن تتابع الذي يقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن هو الوضع المثالي لنموذج التنمية الاقتصادية ذلك أن التحرك في غمرة هذا التتابع يدفع اختلال سابق للتوازن يخلق بدوره وضعا جديدا من أوضاع اختلال التوازن الذي يتطلب تحركا آخر لإعادة التوازن وهكذا يمضي الاقتصاد القومي وحالة من التتابع تؤدي في النهاية إلى دفع عملية التنمية إلى الأمام.

ومن هنا يتضح أن كل صناعة تستفيد من وفورات خارجية ناجمة عن صناعة سابقة لها، ومنه تنتج هذه الوفورات بصفة أساسية ما يسمى بتكامل الإنتاج. تتمثل عيوب هذه النظرية فيمايلي:

–إن انتشار النمو من القطاعات الحيوية نحو قطاعات خاملة بافتراض مجتمع مغلق من الناحية الاقتصادية وهذا يتناقض أصلا مع طبيعة النظرية لكونها تعتمد عل الحرية الاقتصادية،كما أن البلدان المتخلفة بحاجة ماسة لرأسمال الأجنبي .

–أهملت الآثار السلبية المفروضة على البلدان النامية من طرف البلدان المصنعة ، وذلك بسيطرتها على السوق الدولية ، كما تستغلها في علاقاتها القوية معها، وبالتالي تتوجه رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاعات الحيوية ذات الربح السريع ، مثل: الاستثمار في قطاع المحروقات .

–نظرية النمو غير المتوازن لا تصلح مشروعا للانطلاق الفعلي في عملية التنمية بل تستخدم بعد إنشاء قدر أدنى من المرافق الأساسية والتشكيلة من الصناعات الحيوية.

– اعتمادها على المبادرات الفردية التي طبقت في البلدان الغربية،حيث وجهت استثماراتها بشكل غير متوازن بهدف تعظيم الربح.

–لم تعط أهمية للبلد باعتبارها المنظم الأساسي للقطاعات الاقتصادية وتوزيعها على كل المناطق بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو

تنسب هذه النظرية إلى الأستاذ "فرانسوا بيرو" حيث تؤكد دراساته أن التنمية لا تحدث في مكان واحد ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو وبالتالي تنشر تأثيراتها في الجبهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.[17]

[17] – التيجاني،بشير محمد.(1987).*مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة*،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ص.47.

وحسب "بيرو"يتم بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتسم بالحركة والنشاط والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى،وبالتالي هذه النظرية تجمع نظرية السيطرة ونظرية الاقتصاد المتكافئ.

وللقطب أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبنى فيها ، أما المجال الاقتصادي فيحدد وفقا لشبكة علاقات التبادل وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة.

إلا أن "بودفيل" يعرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية ،والتي تؤدي بدورها إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها .

وبالتالي تظهر ظاهرة التمحور عن إقامة حركة دائمة بين المركز المتمثل في الصناعات الأساسية والمحيط المجاور(القطاعات الأخرى) التي تستفيد من وفورات هذه الصناعة المحركة.

وبحث "بيرو" في نماذج الأوساط الاقتصادية وتبين له ،أن أحسن هذه الأوساط الاقتصادية هو الوسط الذي يحتوي على عدة قوى اقتصادية لتكوين أو إنشاء قطب النمو ، والوسط الاقتصادي يحتوي على مراكز أو أقطاب للنمو ذات قوى جاذبة وطاردة.

ويمكن حصر المفاهيم الاقتصادية الأساسية لهذه النظرية في مايلي:

أولا : الصناعات المحركة أو الصناعات الأم الأساسية:

يحتوي مركز قطب النمو على صناعات أساسية وواسعة لها ارتباط مباشر بباقي الوحدات الاقتصادية الأخرى المجاورة لها وبالتالي تصبح هذه الصناعات هي المحرك للوسط الاقتصادي، ويعود انتشار هذه الصناعات الأم في نقاط معينة لتوفير الشروط الأساسية من المواد الأولية والمواصلات.....الخ، حيث تمتاز هذه الصناعات الأم بأنها صناعات جديدة وديناميكية لها مرونة متزايدة بسبب الطلب المتزايد على منتجاتها تكون الممون للقطاعات المتواجد في الوسط بصفة عامة تكون بمثابة المحرك الأساسي للتنمية في إقليمها،ولهذا فإن أحسن إستراتيجية لقطب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة بحيث إذا حدث أي خلل في أي نوع يبقى القطب صحيحا اقتصاديا بفضل الصناعات الأخرى الناجحة ويكون الوقت كافيا لإيجاد العطب وتوجيه الصناعات التي تعاني من العراقيل.

ثانيا:نتائج الاستقطاب:

إن سرعة نمو الصناعات المحركة تؤدي إلى تجمع الوحدات الصناعية بصفة خاصة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة في قطب النمو لوجود مزايا اقتصادية عديدة في هذا الأخير، ومنه الاستقطاب الاقتصادي وهذا يؤدي إلى استقطاب جغرافي وبمجرد تمركز الصناعات المحركة في مواقع داخل

قطب النمو فإنها تبدأ في التوسع السريع كما تبدأ في التأثير في الفروع الاقتصادية الأخرى المجاورة ومستفيدة بدورها من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي المحيط بقطب النمو.

ثالثا:انتشار تأثيرات قطب النمو:

الغرض من قطب النمو أنه يؤثر في الأوساط المجاورة بفضل الصناعة المجاورة بفضل الصناعة المحركة التي تعتبر الشيء الأساسي في الإقليم حيث يعتبر هذا الجانب من نظرية قطب النمو من أعقد جوانبها ولا يزال الجدل قائما حول تأثيرات القطب وقياس مدى انتشارها في الوسط.[18]

بعد العرض الوجيز لنظرية قطب النمو، نلاحظ أنها مرتبطة بنظرية النمو غير المتوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية زيادة على ارتباطها بالكتل العمرانية وميزتها الاقتصادية.

ما يعاب على هذه النظرية :

- صبت اهتماماتها على اقتصاديات البلدان الصناعية وليس على اقتصاديات البلدان المتخلفة .
- حسب هذه النظرية إن التجمعات العمرانية تدعم الصناعة المحركة وتقوي قطب النمو ولكن ارتفاع تكاليف الاحتياجات الاجتماعية مما يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور الصناعية ، وهذا يجعل الصناعة هي الأخرى ترفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها.
- اهتمامها بالجانب الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي ولماله من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ، واتخاذها جدول المدخلات والمخرجات كأداة هامة لتوضيح العلاقة الفنية، فإنها تخفي أثر السيطرة التي تمارسها القرارات الاقتصادية المطروحة من طرف المؤسسات، كذلك أهملت نقطة أساسية إذ يجب على الوحدة ألا تنتمي إلى أي نوع كان، أي مصفوفة التكامل الاقتصادي لا تكون نظرية وإلا فإن مفهوم القطب يصبح مجرد بناية في الخلاء .
- إن الاعتماد على نوع معين من الصناعات قد يؤدي إلى نتائج وخيمة فبمجرد ظهور جهات أخرى تنتج نفس المنتجات ومتفوقة في نفس التخصص تصبح هذه الجهات تعاني من المنافسة وتتقلص أسواقها ومواردها المالية التي تؤدي إلى ظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمها.

وفي الأخير فإن هذه النظرية لا تخدم اقتصاديات البلدان النامية بقدر ما تخدم البلدان المتقدمة وبالأخص الصناعة منها.

[18] - التيجاني،بشير محمد.(1987).نفس المرجع السابق،ص.55.

المطلب الرابع: نظرية الصناعات المصنعة

استمد"دوبرنيس" نظرية الصناعات المصنعة من خلال دراسته لنظرية قطب النمو التي عرضها "فرانسوا بيرو"والخاصة بالروابط بين الصناعات،فإن "دوبرنيس" يؤكد في أبحاثه ودراساته على تلك الآثار التصنيعية التي تؤدي إلى إيجاد وقيام صناعة بواسطة صناعات أخرى فتبعا لوجهة النظر هذه فإن كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى أو تساهم في إيجاد صناعة أو عدة صناعات أخرى تعتبر صناعة مصنعة وهذه الآثار المولدة للنشاطات والصناعات تمارس في أحد الاتجاهين إلى الأمام أو إلى الخلف أو في الاتجاهين معا فمثلا الصناعات الاستهلاكية تتميز بروابط خلفية مرتفعة في حين تتميز الصناعات الإستخراجية برابطة أمامية مرتفعة أما الصناعات الميكانيكية فتتميز بروابط خلفية وأمامية مرتفعة .

تعرف الصناعات المصنعة على انها الصناعة ومجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية هي إحداث تغييرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المبادلات الصناعية وتغيير الوظائف الإنتاجية بواسطة إقامة وتوفير مجموعة من الآلات والمعدات التي تمكن من رفع الإنتاجية في كافة القطاعات.

حسب هذه النظرية تتم عملية التكامل الصناعي على أساس انتقاء الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتتشكل هذه الصناعات من صناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والمعدات والصناعات الكيميائية والبتر وكيميائية والصناعات الإستراتيجية والإلكترونية وصناعة مواد البناء والطاقة.

وتتجلى عيوب النظرية في النقاط التالية:

– انخفاض القدرة على توظيف واستيعاب اليد العاملة، تتضمن هذه النظرية في تحليلها أن يقوم القطاع الزراعي بالامتصاص اليد العاملة في المرحلة الأولى لإقامة هذه الصناعات لكن الواقع المشاهد من خلال التجارب الصناعية للبلاد النامية هو النزوح نحو المناطق الصناعية والابتعاد عن العمل الزراعي.[19]

– التكاليف المرتفعة لهذه الصناعات، أي أن البلاد التي تأخذ بهذه النظرية وفي حالة عدم توافر رؤوس الأموال المحلية وهي حالة أغلبية البلدان النامية التي تجد نفسها أمام مشكلة تمويلية صعبة لا يمكن توفيرها محليا وهو ما يدفع بها إلى اللجوء للأسواق العالمية الأمر الذي يؤدي مخاطر وقيود التبعية المالية إلى الخارج.

– إن إقامة مركبات الصناعية ضخمة واسعة الأبعاد في وسط اجتماعي و اقتصادي لم يتوافر له كل الظروف اللازمة للقيام بتسييرها بالصورة المطلوبة تؤدي بالضرورة إلى اختلالات رهيبة داخل هذه المشروعات من غياب المراقبة وعدم التحكم في التسيير وانعدام روح المبادرة بالإضافة إلى عدم بلوغ الطاقات

[19]-Benissaid,M.(1982).Economie Développement d'Algérie , Alger ,OPU ,2 Edition ,p.144.

الإنتاجية المحددة للأجهزة مما يؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج وارتفاع في التكاليف مما ينتج عنه عجزا ماليا اقتصاديا.

– تحتاج هذه النظرية إلى توافر سوق إقليمية واسعة لكن الواقع الاقتصادي والسياسي لغالبية البلدان النامية المتجاورة لا تملك إرادة سياسية تدعم هذه الفرضية وتأخذ بعين الاعتبار التكامل الاقتصادي بل تركز على جانب الوطني والاستقلالية التنموية هذا من جهة ومن جهة أخرى محدودية السوق الوطنية وعدم القدرة على منافسة الأسواق العالمية .

– الانفتاح المالي والتكنولوجي على المجتمعات الصناعية التي لا يمكن تجنبها في حالة هذه الإستراتيجية لأنها ذات كثافة رأسمالية عالية تتطلب إستراتيجية التكاليف،كما أن إستيراد تقنيات خاصة بالدول المتقدمة صناعيا ذات معايير إنتاجية متطورة تنعكس على عدم قدرة تكيف البلد المضيف لها .

خاتمة

يعتبر التصنيع من بين الأسباب الرئيسية في رخاء وتطور وتقدم غالبية البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر، حيث أخذت الكثير من هذه البلدان بنمط تصنيع معين.وكذلك تبنت إستراتيجيات حسب مواردها وخصائصها الاقتصادية.

حيث إن التجارب الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الصناعية ، تبين أن نجاح عملية التصنيع لم يكن عبارة عن بناء الهياكل الضخمة والكثير من المصانع ،بل كان في تحديد آليات الانطلاق الصحيحة والسليمة والنابعة من عمق المجتمع والملائمة لظروفه الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية ، الثقافية و التقنية ، وليس تطبيق لنموذج خارجي مستورد ،عكس ما تنتهجه البلدان النامية .

إن اختيار إستراتيجية التصنيع بهدف تحقيق تنمية شاملة بالمجتمعات النامية اعتبرت وما زالت من العمليات المهمة والشائكة في نفس الوقت، تتطلب تحليلا واسعا وعميقا للاتجاهات والنتائج المتعددة والمختلفة ، وما يحدث بينها من تفاعل على مستوى أجزائها وعناصرها، وتناقض بين محتويات ومكونات هذه الإستراتيجية التنموية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وخلاصة القول أن تطور البلدان النامية مرهون بعملية التصنيع وذلك من أجل تنميتها وخروجها من التخلف ، كما أن عملية التصنيع ليست ببناء الهياكل فقط بل هي اختيار للصناعات التي من شأنها أن تساهم في تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني ،وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة بما يتماشى مع إمكانيات وخصوصيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، واختيار الإستراتيجية الملائمة لذلك.

الفصل الثاني:

عموميات حول التنمية الإقتصادية

مقدمة

قد شاعت كلمة تنمية *Development* غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى مشكلات البلدان التي أخذت ستقبل تباعا والتي كانت تهدف إل تحسين أحوالها، وتعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر ومن بلد لآخر، ومن ناحية أخرى بدأت الأوصاف تلحق بكلمة التنمية مثل التنمية الاقتصادية التي كانت تهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط.

فلقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال البحث العلمي، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة أو على النطاق الدولي، لأنها ترتكز على إشباع الحاجات الأساسية أو التنمية مع إعادة توزيع الدخل والاعتماد على النفس كإستراتيجيات قد تؤدي إلى الوصول إلى الثمرات.

فمن من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أساسيات التنمية الاقتصادية حيث سنبرز مايلي:

في المبحث الأول سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، وسنتناول فيما يخص المبحث الثاني إستراتيجياتها، وفي الأخير سنتطرق إلى ذكر نظريات التنمية الاقتصادية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

باعتبار أن التنمية الاقتصادية مفهوم واسع يشمل مختلف جوانب الحياة، كما أنها تساهم في مولد حضارة جديدة .فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل تتعدى ذلك لتشمل عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وثقافتها وهويتها الإنسانية وسنتناول في هذا المبحث عموميات حول التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية

هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو *Growth* والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

لقد تعددت الآراء حول مفهوم التنمية *Development* ويمكن إيرادها فيما يلي:[1]

تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية و الايدولوجية ، كما تعرف بأنها الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته. و تعرف أيضا بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.
- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

ومنه التنمية الاقتصادية هي عملية تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة .

[1] السبتي، وسيلة.(2004). تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بسكرة،ص.3-4.

المطلب الثاني : أهمية التنمية الاقتصادية

تتّجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين:[2]

– التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية و التقنية بين البلدان النامية البلدان المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب البلدان المتقدمة و في هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:**تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي، وهي تتّمثل في:

– التبعية الاقتصادية للخارج.

– سيادة نمط الإنتاج الواحد.

– ضعف البنيان الصناعي.

– ضعف البنيان الزراعي.

– نقص رؤوس الأموال.

– انتشار البطالة و خاصة البطالة المقنعة.

– انخفاض متوسط دخل الفرد و مستوى المعيشة.

– سوء إدارة المنشأة و عدم كفاءة الجهاز الحكومي.

– استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

– ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

- **مجموعة العوامل غير الاقتصادية:**وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي، و هي بدورها تتّمثل في:

– الزيادة السكانية الهائلة.

– مستوى التعليم.

– انخفاض المستوى الصحي..

– نسبة إرتفاع الأمية .

[2] زيروني، مصطفى.(2000).النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، ص.14.

وعليه يجب على البلدان النّامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا و ذلكبتبنّي رؤية و إستراتيجية مدروسة و واضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها و بين البلدان المتقدمة.

– التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي و ليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال ,و التي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع البلدان المتقدمة، الأمر الذي يزيد من روابط تبعية البلدان النامية، و من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، و ذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في البلد استغلالا صحيحا و كاملا.

أما في ما يخص أهداف التنمية الاقتصادية فإنها تختلف من بلد لآخر، و يعود ذلك إلى ظروف البلد وأوضاعه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية . غير أن هناك أهدافا أساسية و مشتركة تسعى إليها البلدان النامية في خططها الإنمائية، يمكن إجمالها في النقاط التالية[3]:

– زيادة الدخل القومي.

– عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول.

– بناء قاعدة صناعية متينة و استخدام التكنولوجيا المناسبة.

– رفع مستوى المعيشة.

– القضاء على التبعية بكل أشكالها.

– توفير الخدمات الاجتماعية(الصحة، التعليم، السكن ...).

– تعميق الشعور بالانتماء و الاهتمام بالمصلحة العامة.

– الإسهام في الحضارة الإنسانية و أخذ المكان اللائق بين الأمم.

–التوسع في الهيكل الإنتاجي.

[3] مصطفى، حسين،و آخرون.(1995). *أبعاد التنمية في الوطن العربي*،دار المستقبل للنشر،عمان، الأردن،ص .122.

المطلب الثالث:عناصر و عقبات التنمية الاقتصادية

توجد عدة عناصر للتنمية الاقتصادية أهمها:

– خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

– التصنيع:

ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.[4]

فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني.

لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلال الهيكلي السائد في المجتمعات المتخلفة.

– رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):[5]

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.

---

[4] العماري ،محمد.(1969). *التنمية الاقتصادية والتخطيط*، مطبعة دار الحياة، دمشق، ص. 826.

[5] محي الدين، عمرو.(1972). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*، دار النهضة العربية، بيروت، ص .237.

من جانب آخر، هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة و متباينة, فمنها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي،و هي تنقسم إلى ثلاث أقسام هي:

– العقبات الداخلية: و تنقسم بدورها إلى عدة أبعاد منها:

–العقبات الاقتصادية:

– الحلقة المفرغة[6]: مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن البلدان المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثر فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى أي أن كل منهما هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، مما يزيد من حدة هذه المشكلة في هذه البلدان هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شأنه الإبقاء في حالة الانخفاض المستويات الاقتصادية أي بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي،ولذلك يرى الكتاب بأن البلدان المتخلفة حلقة مفرغة رئيسية و حلقة مفرغة للفقر ويمكن تصويرها كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 1.2. الحلقة المفرغة للفقر

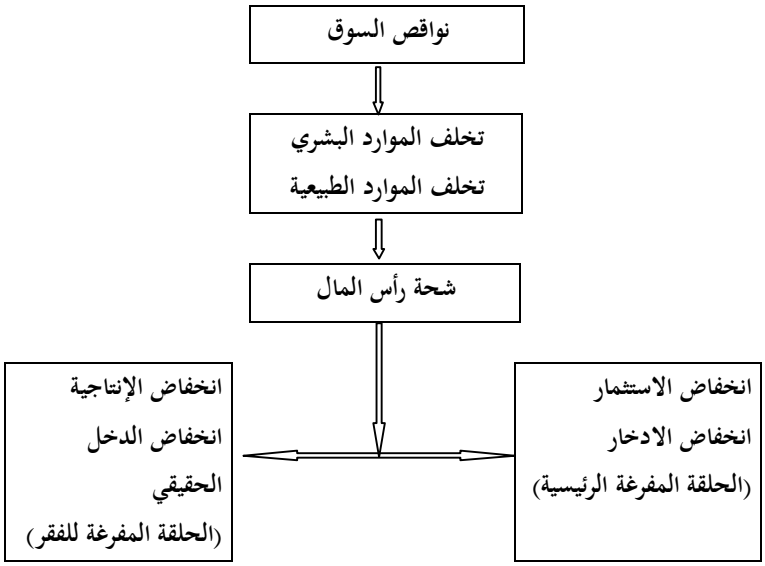

المصدر: حسين الوادي،محمود.(2011).*التخطيط والتنمية الاقتصادية*،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،ص.218.

وتوجد عقبات اقتصادية أخرى عديدة ومتنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، ترتكز في الجوانب التالية:

– انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية مما يؤدي إلى ضعف و محدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.

[6]فليح، حسن خلف.(2006). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*، جدارا للكتاب العالم للنشر والتوزيع، الأردن،ص،ص.204-205

– قلة و محدودية تُوفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية.

– وجود الثنائية الاقتصادية (الاقتصاد المزدوج:قطاع أجنبي و قطاع محلي وطني)في العديد من البلدان النامية.

– ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية.

– عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج(طرق، مباني، طاقة...).

– قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

–العقبات السياسية و الاجتماعية:

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية .وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطُّلب استقرارا سياسيا في البلد حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل و النهوض نحو التنمية، أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:

– الانفجار السكاني(الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية) وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية،الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة و تتسع فيها فجوة التمويل .

– ضعف التعليم و التدريب، و ندرة المهارات الفنية و الإدارية، و كذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي.

– عدم كفاءة و كفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية و تدني الإخلاص نحو القيام و إنجاز التنمية الاقتصادية.

– عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

–العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق و تعاون مكثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد البلد، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم، وعليه فالبلدان النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف البلدان، لأن استخدام التكنولوجيا

العالية دون دراسة كافية لاحتياجها عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية بل سيشكل عقبة أمامها.

- **العقبات الخارجية:**

أما العقبات الخارجية التي تعوق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنها: العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، و كذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية و التجارية و المالية وغيرها. و يتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري(أسعار السلع و تدهور شروط التجارة)، بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى(متعددة الجنسيات)على السوق الدولية[7]...

الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين البلدان النامية و بشكل خاص التجاري منه.

المبحث الثاني :استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تباينت الاستراتيجيات التي تبنتها مختلف البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية، وهناك من اتبع استراتيجيه الربط بين الزراعة والصناعة معا . وفيما يلي عرض لمختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول: إستراتيجية الربط بين التنمية الصناعية والزراعية

أولا:الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى ما ي وفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية الخ. وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل التالية:

- توفير كميات اكبر من الموارد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.[8]

- زيادة الطلب على السلع الزراعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات .

- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

- إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب .

---

[7] خلادي،ايمان نور اليقين.(2012).دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستر، جامعة الجزائر،ص.31.

[8]القريشي ،مدحت.(2007).*التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*، دار وائل للنشر، الأردن، ص.131.

– يوفر القطاع الزراعي مصدر للعمالة للقطاع الصناعي.

– يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي .

ثانيا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية :

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة بأن التصنيع شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، فليس هناك تنمية دون تصنيع. كما يتميز التصنيع بالديناميكية من خلال تأثيره على عدة قطاعات أخرى ، ومن بين الآثار الايجابية التي تترتب عن التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى نجد مايلي:

– تصنيع المواد الأولية.

– توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للقطاع الزراعي .

– تعزيز الروابط مع الزراعة ومع باقي القطاعات الأخرى.

–توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي وبقية القطاعات الأخرى.

– يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها .

– يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا:إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية:

هناك علاقة تكاملية بين كل من القطاع الزراعي والصناعي، فالقطاع الصناعي يوفر مختلف مستلزمات الإنتاج اللازمة للزراعة، كما يمثل سوقا لاستيعاب المنتجات الزراعية. كما أن القطاع الزراعي يوفر المادة الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية.[9]

لذلك فإن أي تطور في القطاع الصناعي يجب أن يصاحبه تطور مماثل للقطاع الزراعي، فتطور أي قطاع دون الآخر سينجز عنه بعض المشكلات الاقتصادية، لأن كل قطاع يعتمد على القطاع الآخر.

المطلب الثاني:إستراتيجية الحاجات الأساسية

نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقارنة النمو والعمالة وتوزيع الدخل فقد اتجه المفكرون والمعنيون بالتنمية نحو إستراتيجية جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحجات الأساسية للسكان، من غذاء وكساء وسكن وتعليم وخدمات صحية إلخ. وقد ظهرت في السبعينيات وأيدها البنك الدولي، وحجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات من شأنه

[9] زبير، احمد.(2012). التنمية الإقتصادية والصناعية وإستراتيجيات التصنيع مفاهيم وأسس نظرية،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة، ، جامعة مستغانم ، الجزائر،ص.23.

أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.

ففي المؤتمر العالمي للاستخدام المنعقد في عام 1976، تبنت منظمة العمل الدولية مفهوم الحاجات الأساسية، والتي طبقتها الهند لأول مرة في خطتها الخماسية في عام 1974، أي قبل سنتين من تبني منظمة العمل الدولية لها وقد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

– رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف وفي المدن، وخاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.[10]

– التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية والماء الصحي.

– تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الحكومة.

و لتبني هذه الإستراتيجية قام أصحاب هذه النظرية بتقديم عدة مبررات من بينها نذكر مايلي:

– إن استراتيجيات التنمية تفشل عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين.

– إن إنتاجية ودخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية والتعليم.

– إن زيادة دخل الفقراء، لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية قد يستغرق وقتا طويلا.

– إن الفقراء لا ينفقون دخولهم بشكل عقلاني، وإن توفير الماء والخدمات الصحية يمكن أن يأتي من قبل الحكومة.

– إنه من الصعوبة بالإمكان مساعدة كل الفقراء بشكل موحد بدون تقديم الحاجات الأساسية.

ورغم وجود شيء من الحقيقة في هذه المبررات إلا أنه هناك شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة هي بمثابة انتقاص من سيادتهم، وسوف يغير من طبيعة المساعدات الدولية لتجعل مسألة تحول اقتصادياتهم باتجاه التنمية الصناعية أكثر صعوبة، فهناك نوع من المقايضة بين النمو والحاجات الأساسية. ويشار إلى توفير الحاجات الأساسية هو بمثابة تحول نحو الاستهلاك وبعيدا عن الاستثمار، وإن مثل ذلك يؤثر سلبا على النمو، وأن هذه الإستراتيجية قد لا تكون مستدامة في المد الطويل. إلا أنه من جهة أخرى توفي الحاجات الأساسية هو شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري والذي يكون منتجا، كالاستثمار في الصناعة.

[10] القريشي ، مدحت.(2007). نفس المرجع السابق، ص ص.175-176.

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية البشرية والتنمية المستقلة

أولا: إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من طرف الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيين اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بحالة التنمية بريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992.

فالتنمية البشرية المستدامة تعبر عن توسيع خيارات الناس لقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية حاجيات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجيات الأجيال القادمة[11]، فمن خيارات الناس والتي يِكد عليها مفهوم التنمية البشرية تشمل مايلي:

- العيش حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف.
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

فإستراتيجية التنمية البشرية تقوم على أساس بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والتنمية المستدامة تسعى إلى استخدام أمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية. وعليه أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية ليصبح مفهوم لإستراتيجية التنمية البشرية المستدامة. [12]

ثانيا: إستراتيجية التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات كرد على محاولة البلدان النامية الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية. ويعتبر Paul Baran رائد في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن. وحاول الاقتصاديون تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، واجتمع غالبتهم على ربطها بالتطوير اللارأسمالي، ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

وهناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة وهي:

---

[11] إسماعيل، سراج الدين.(1993).حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية،العدد 04، صندوق النقد الدولي، ص.06.

[12] القريشي ، مدحت.(2007). نفس المرجع السابق، ص.181.

– ضرورة تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للإفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود.

– السيطرة عل الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية.

– أهمية توفر الحجم الكبير والإمكانات الواسعة.

– التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

– العمل على تخفيف اثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الإستراتيجية تتقاطع وتبتعد عن الإستراتيجية العالمية السائدة حاليا، والتي جاء بها الغرب والأخص الولايات المتحدة والهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتعارض أيضا مع مفهوم وأطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على البلدان النامية.

المبحث الثالث: نظريات في التنمية الاقتصادية

تعتبر هذه النظريات المعاصرة إمتداد لتراث العلمي الاقتصادي السابق المتمثل في مختلف النظريات الكلاسيكية ،حيث أنها تمثل النظرة الجديدة للفكر الاقتصادي الحديث وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: نظرية مراحل النمو لـ " Rostow"[13]

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو*" سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير. هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير وفيما يلي التفصيل:

[13] إسماعيل،محمد بن قانة.(2012). اقتصاد التنمية: نظريات–نماذج–إستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص.47.

* والت وينمان رستو: مؤرخ اقتصادي أمريكي ولد 1916 تخرج من جامعة ييل، درس في العديد من الجامعات الأمريكية والأوربية ككولومبيا، اكسفورد، كيمبردج، تكساس و *M.I.T*، كما شغل عدة مناصب إستشارية وله عدة مؤلفات أشهرها " مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1956 والذي كان بإيعاز من الدوائر السياسية والعسكرية في رد على الأفكار الماركسية والشيوعية التي إستغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعام وما فتئت تنشر بشكل كبير في تلك الفترة.

– مرحلة المجتمع التقليدي: [14]

تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ، ومن مظاهرها:

– سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.

– تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.

– تفشي الإقطاع.

– انخفاض الإنتاجية.

– ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة : الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوربا، وهذا في القرون الوسطى.

ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

– مرحلة ما قبل الانطلاق:

وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي. فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

– بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.

– بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

– زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).

– بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

– بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

– ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات،..).

[14] - Sid Ahmed ,A.(1981).*Croissance et Développement, théories et politiques*, Tome 1,2 Edition, OPU, Alger, pp.399-402.

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 و20م).

– مرحلة الانطلاق:[15]

وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها:

– إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.

– النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.

– ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وأقل إلى أكثر من 10 بالمائة.

– بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

– بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير و دافعة للنمو المطرد ذاتيا.

رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية. وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890و 1914، اليابان بين 1878 و 1900.كما يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.

– مرحلة النضج:

وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

– استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.

– انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.

– ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

– تقدم المجتمع ونضوجه فكريا و فنيا.

وهناك جدول يبن دخول بعض الدول في هذه المرحلة موضح كالتالي:

الجدول 1.2 التواريخ التقريبية لدخول بعض الدول في مرحلة النضج حسب رستو

الدولة	التاريخ التقريبي	الدولة	التاريخ التقريبي
بريطانيا	1850	السويد	1930
و.م.أ	1900	اليابان	1940
ألمانيا	1910	روسيا	1950
فرنسا	1910	كندا	1950

المصدر:العقاد،مدحت محمد.(1980)، *مقدمة في التنمية والتخطيط*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص.128.

[15] إسماعيل،محمد بن قانة.(2012).نفس المرجع السابق، ص.49.

– مرحلة الاستهلاك الوفير:

وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

– يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.

– الدخل الفردي مرتفع جدا.

– لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء و الأهداف الرئيسة للفرد.

– زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

المطلب الثاني: نظرية التحولات الهيكلية

تنسب نظرية التحولات الهيكلية آرثر لويس في عقد الخمسينات من القرن العشرين. ومن دلالة اسم النظرية التي تعتمد على سياسة التحولات نكتشف أن هذه النظرية قد صممت وبنيت فرضياتها من اجل العمل على تحويل اقتصاديات البلدان الفقيرة التي تعتمد على مردود العمل الزراعي التقليدي إلى حالة الاعتماد بقدر اكبر على القطاع الصناعي الذي يتشكل أصلا ويرتكز قي قاعدته على الموارد البشرية المنتشرة بكثرة في القطاع الزراعي.[16] أي أن النظرية ترتكز على اجتذاب القوى البشرية (اليد العاملة) من القطاع الزراعي الذي يتصف بوفرته من دون التأثير على حجم الإنتاج الزراعي وذلك بواسطة آلية تحديد الأجور والمفاضلة. حيث توصي النظرية بضرورة رفع الأجور (أجور اليد العاملة) في القطاع الصناعي بنسبة 30 % أعلى من الأجور الممنوحة في القطاع الزراعي. الأمر الذي سيخلق عنصر استقطاب قوي للعمالة من الزراعة لصالح الصناعة والذي سيترتب عليه معدلات من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. ومن هنا تعلل النظرية لهذا الاستقطاب من اجل زيادة الإنتاج الصناعي الأمر الذي سوف يحقق زيادة في تراكمات رؤوس الأموال لدى أصحاب الصناعات والذين بدورهم سيقومون باستثمار جزءا من تلك التراكمات الرأسمالية في خلق فرص عمل ومشاريع صناعية جديدة ويمكننا تلخيص أهم سمات وملامح هذه النظرية في النقاط التالية:

– وجود الفائض من العمالة في القطاع الزراعي من الذين تصل إنتاجيتهم الحدية إلى الصفر.

– تساوي حصص الإنتاج الزراعي للمزارعين حيث يتحدد الأجر الحقيقي بآلية متوسط الإنتاج وليس بآلية الإنتاج الحدي للعمل كما هو عليه الحال في القطاع الصناعي.

[16]– كبداني،سيد أحمد.(2013).أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، ص.72.

– زيادة نمو القطاع الصناعي وتحقيق حالة خلق الفرص الجديدة للعمل بفعل تحقيق الأرباح والتراكم الرأسمالي.

– ارتفاع الطلب على العمالة الذي سوف يمتص الفائض من العمالة.

– تغير واضح في الإنتاج الحدي للعمل في القطاع الزراعي بعد أن قد تم امتصاص قسم كبير من العمالة في القطاع الزراعي الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الغذائي وبالتالي لن يكون الإنتاج الحدي للعمالة في قطاع الزراعة مساويا للصفر كما كان عليه الحال في البدء. الأمر الذي سيعمل على خلق محفزا ونشاطا اقتصاديا في القطاعات الإنتاجية تؤدي إلى نمو الاقتصاد وانتشاله من حالة الركود أو الجمود والتخلف. وبالتالي سيكون اقتصادا ذا مردود وليس اقتصادا جامدا كما كان.

المطلب الثالث:النظرية النيوكلاسيكية المضادة

لقد ظهرت النظرية النيوكلاسيكية المضادة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات القطاع العام إلى شركات خاصة في البلدان المتقدمة ، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الإقتصادي بجوانبه المختلفة ، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[17]

إن النظرية تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية انظر على سبيل المثال، Krueger, Johnson, Belassa, Bauer أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي و الاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر

[17]– كبداني،سيد أحمد .(2013).نفس المرجع السابق،ص.82.

عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.[18]

خاتمة

أصبح دراسة التنمية الاقتصادية موضوع متداولا لدي الكثير من الباحثين والهيئات المختصة ، حيث أنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أفضل الأساليب الجديدة وذلك من خلال رفع مستويات الإنتاج الذي يحقق بإنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل فالتنمية الاقتصادية تساعد على تحسين ظروف معيشة الأفراد. خلال هذا الفصل تعرفنا على العديد من النقاط من أهمها :

– أن التنمية الاقتصادية هي احد العناصر الضرورية التي تبحث البلدان ، من اجل النهوض بها كهيكل تنموي، والقضاء على المعوقات التي تقف كحجر عثرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وللاقتصاد ككل وهذا من خلال معرفة الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والإلمام بجميع عناصرها

– معرفة الأهداف الحقيقة أو العامة والخاصة للتنمية الاقتصادية وهي:كيفية الرفع من النمو الاقتصادي، زيادة الدخل، رفع مستوي المعيشة، وغيرها من العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية.

– تحديد الاستراتيجيات التنموية للسنوات المقبلة، وأفاق التحول التي تريد من ورائها الدول النامية، لتحقيق النمو والتنمية الشاملة .

– التعرف على نظريات التنمية الاقتصادية ،وكيفية تحقيقها في ظل التوازنات المختلفة، مع معرفة تأثيراتها على اقتصاديات الدول من مختلف الجوانب .

[18] - Todaro, M. and Smith, S. (2014).*Economic Development*, 12 th Edition, Person Published, p. 135-136.

الفصل الثالث:

تجارب البلدان في مجال التصنيع

مقدمة

تسعى أغلب بلدان العالم على اختلاف درجة تقدم اقتصادياتها إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية مستمرة ومستقرة في مجال التصنيع ، لكن هذا الهدف المنشود ليس سهل التحقيق بالنظر إلى التحديات التي قد تواجهها ، وذلك لكون القطاع الصناعي هو القطاع القائد لعملية التنمية في الكثير من البلدان إذ يؤدي النمو الصناعي إلى تحقيق الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والتي سيكون لها تأثير ايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي والناتج القومي ، كما ويعتبر النمو الصناعي ظاهرة كمية وتحول تدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج وخلق الرفاهية ، ويتأثر النمو الصناعي بجملة من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها تأثير مباشر في رفع معدلاته، بما يخدم عملية التنمية الصناعية وذلك من خلال بناءا استراتيجيات تقوم على تخصيص الموارد المتاحة التي تتجه باتجاهاتها الصحيحة في خدمة النمو الاقتصادي والصناعي للبلد.

سيقوم الفصل بإظهار أهم التجارب التي شهدتها العديد من البلدان التي تختلف من حيث أنماط وسياسات التنمية الاقتصادية مثل كوريا الجنوبية والبلدان العربية بما فيها الجزائر.

المبحث الأول: سياسة التصنيع في كوريا الجنوبية

تعد تجربة كوريا الجنوبية في التصنيع بمثابة نموذجا للدول النامية، وحتى المتقدمة. فبالرغم ما تعرضت له كوريا الجنوبية من استعمار خرجت منه محطمة في كل الميادين، إلا أنها وضعت الاستراتيجيات للنهوض باقتصادها خاصة القطاع الصناعي؛ فكل الاستراتيجيات التي كان هدفها التصنيع ويقودها التصدير، لم يكن الهدف منها الإنتاج للسوق المحلية فقط بقدر ما كان الهدف أوسع وهو التصدير والمنافسة . ومرت كوريا الجنوبية بتحول صناعي ناجح يفوق كل التوقعات، حتى أصبحت في العصر الحديث ثالث أكبر دولة نامية مصدرة للصادرات الصناعية. ولا زالت كوريا الجنوبية، نموذجا للتنمية الاقتصادية، حيث انتقلت في وقت وجيز من الاقتصاد الراكد والفقير إلى الاقتصاد الراقي،وأصبحت تنافس الدول المتقدمة، وبالأخص في الصناعة.

المطلب الأول:لمحة تاريخية عن الاقتصاد الكوري

كان يتميز اقتصاد كوريا الجنوبية في الستينيات بالتخلف نتيجة الحروب التي عرفتها مخلفة الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وهي لا تمتلك إلا موارد محدودة وسوق محلية صغيرة بدأت كوريا الجنوبية مع مطلع الستينيات في التخطيط للنهوض بالاقتصاد، حيث تم وضع خطة التنمية الخماسية وهذا في الفترة الممتدة ما بين 1962و 1966 ، وكان من بين أهدافها الأولى، بناء البنية التحتية، والتصنيع من أجل التصدير، فأنشئت الصناعات الإستراتيجية (صناعة الحديد والصلب)، كما تضمنت هذه الخطة تشجيع القطاع الخاص ومنح المزايا للاستثمار في الصناعة، وعملت كوريا الجنوبية أيضا على استيراد التكنولوجيا للاستفادة منها في المشاريع الصناعية .كل هذه السياسات المتبعة أدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية الكورية في صفة شركات عملاقة تعرف باسم تشابول " *CHAEBOL* " وبالتالي أخرجت نتائج هذه الخطة الايجابية الصناعة من السوق المحلية إلى السوق الدولية، وعملت الدولة على الحد من التدخل في الاقتصاد وهذا لتمكين الشركات العملاقة من تحقيق التقدم وترقية الصناعة، حيث اكتفت بالتوجيه فقط. وقد حققت كوريا الجنوبية معدلة نمو مرتفعة إذ بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الدخل للفرد نحو. 8 مرات خلال فترة 1960-1993 [1]وعرفت كوريا نقلة سريعة لاقتصادها، وهذا بفضل تغيرات هيكلية في اقتصادها، خاصة قطاع الصناعة الذي استقطب اهتمام الدولة، خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي أعطى نتائج جيدة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من سنة لأخرى، كما تمكنت كوريا الجنوبية

[1]- عرفة، خديجة.(2012). كوريا والعولمة،دراسات آسيوية، مجلة النهضة ، العدد 12، القاهرة، مصر،ص.56.

من تقليل التضخم بنسبة كبيرة حيث انخفض من 19.5% في السبعينيات إلى 6.3 %في 1980 ، إلى جانب أن الاستراتيجيات المتبعة غيرت العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض [2].

1)- تطور مساهمة الصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعة التحويلية :تؤدي الصناعات الثقيلة والخفيفة خارج الصناعات دورا هاما في ترقية القطاع الصناعي لمدى قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية، وكانت تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الصناعية، انطلاقا من الصناعات الثقيلة والخفيفة، التي اكتسحت العالم وأصبحت تنافس أهم منتجات الدول المتقدمة ويمكن تحديد مساهمة هذه الصناعات فيما يلي:

الجدول 1.3 تطور مساهمة الصناعات الثقيلة و الخفيفة في الصناعات التحويلية لكوريا الجنوبية للفترة 1971-1999

نوع الصناعة	1971	1975	1980	1990	1993	1999
الصناعات الثقيلة	%33	%41	%50	%65	%71.7	%77
الصناعات الخفيفة	%67	%59	%50	%35	%28.3	%23
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر:تقارير اقتصادية حول تطور الصناعة للفترات 1971 إلى 1999 وزارة الصناعة الكورية

وقد أحدث الاستثمار الرائد في الصناعات الثقيلة، تشوهات حادة في تخصيص الموارد على حساب الصناعات الخفيفة الكثيفة العمل وكان من بين الآثار الجانبية الإستخراجية النمو الاقتصادي الموجه، والتي تؤكد على تشجيع الصادرات، ظهور نقص شديد في السلع الاستهلاكية المحلية وتفاقمه بسبب ارتفاع الأجور، والارتقاء بمستوى المعيشة في البلاد وكانت نتيجة فرض الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية.

2)- التغير الهيكلي بين قطاعات الاقتصاد المختلفة :عرفت كوريا الجنوبية سياسات هيكلية مست مختلف القطاعات، وقد أثرت على سير التنمية والنمو لها والجدول الموالي يبين معدلات النمو السنوي في القطاعات المختلفة للاقتصاد خلال الفترة 2007-2011 .

[2]- محمد السيد، سليم.(1996). *النموذج الكوري للتنمية*، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، مصر، ص.39.

الشكل 1.3: تطور معدل نمو القطاعات الاقتصادية لكوريا الجنوبية للفترة 2007-2011

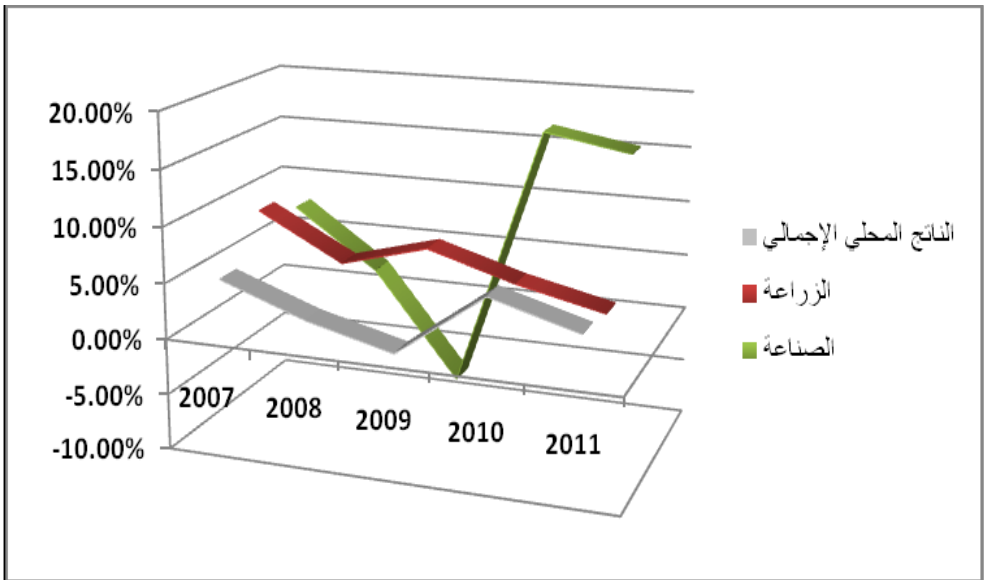

المصدر: تقرير مؤشر التنمية العالمية.(2013).

يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه، تذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الكوري، حيث تراجعت كثيرا نظرا لتأثره بالأزمة العالمية 2006 ، إضافة إلى قطاع الزراعة الذي تأثر هو الأخر. أما قطاع الصناعة، فقد تم إنجاز أهداف الإستراتيجية التنموية من خلال تنفيذ أهم البرامج المتعلقة بالتنمية المسطرة، حيث ساهمت في رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ومن ثم المساهمة في الناتج المحلي، وارتفع بذلك معدل نمو قطاع الصناعة من 7.6 %سنة 2007 إلى 15.2% سنة 2011 .

المطلب الثاني :إستراتيجية التصنيع في كوريا

عرفت كوريا الجنوبية استراتيجيات عديدة لإعادة تنمية صناعاتها ورفعها إلى أعلى المستويات، حيث مرت بمراحل عديدة أنتجت هذا التقدم الذي كان له أثر ايجابي على كافة المجالات، واستطاعت في فترة وجيزة أن تك ون منافسة للدول الرائدة في التصنيع بفضل الاهتمام الكبير بالبحث العلمي والتكنولوجي

1)- مرحلة 1962 إلى 1971 : التغير السياسي الذي عرفته كوريا الجنوبية كان له أثاره على المستوى الاقتصادي، حيث تم العمل على تشجيع الصادرات وتنميتها وتحقق ذلك بوضع آليات وهي:[3]

- المدفوعات النقدية المباشرة بعدد من الصناعات الموجهة للتصدير دون غيرها.
- السماح باحتفاظ المصدرين بنسب مجددة من حصيلة الصادرات بالعملات الصعبة.
- السماح باستيراد السلع الخاضعة لقيود الاستيراد.

[3]- محمد السيد، سليم.(1996).نفس المرجع السابق،ص.68.

– السماح بالاقتراض بالعملات الصعبة مع صرف النظر عن نوع المنشاة الصناعية.

2)–مرحلة سنوات السبعينات: كان الهدف من هذه المرحلة بناء الصناعات الثقيلة حيث تميزت بمظاهر اقتصادية وتجارية توحي بمدى التطور الصناعي، وهي:

– **المظاهر الاقتصادية :**صنفت كوريا الجنوبية في المرتبة 11 عالميا من حيث الصناعة وتعتبر إحدى التينات الأربعة، وتتوفر على شركات عملاقة تعرف باسم شيبول تخصصت في صناعات السفن، النسيج، السيارات، الأجهزة السمعية البصرية والالكترونية، وتحتل الصناعة المرتبة الثانية في النشاط الاقتصادي بعد التجارة، من حيث الناتج المحلي. ويستحوذ القطاع الصناعي على أكبر نسبة من اليد العاملة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

– المظاهر التجارية :تعتبر كوريا الجنوبية نموذجا للتطور الاقتصادي والصناعي بوجه خاص، حيث تم تصنيفها من الدول الرائدة في التنمية، وهذا وفق المؤشرات الاقتصادية المحققة خلال فترة وجيزة، خاصة أنها كانت تتميز بالتخلف والمشاكل الاقتصادية الناتجة عن الاستعمار .ويمكن تلخيص المميزات التي تم على أساسها تحديد قوة استراتيجياتها التنموية فيما يلي:

– تحتل كوريا الجنوبية المرتبة 12 حيث تضاعفت صادراتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير.

– تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

– تتميز بكثرة المعاملات التجارية الدولية وفي مقدمتها الصين، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الشكل2.3:تطور إنتاج الصناعات في كوريا الجنوبية 2000–2006

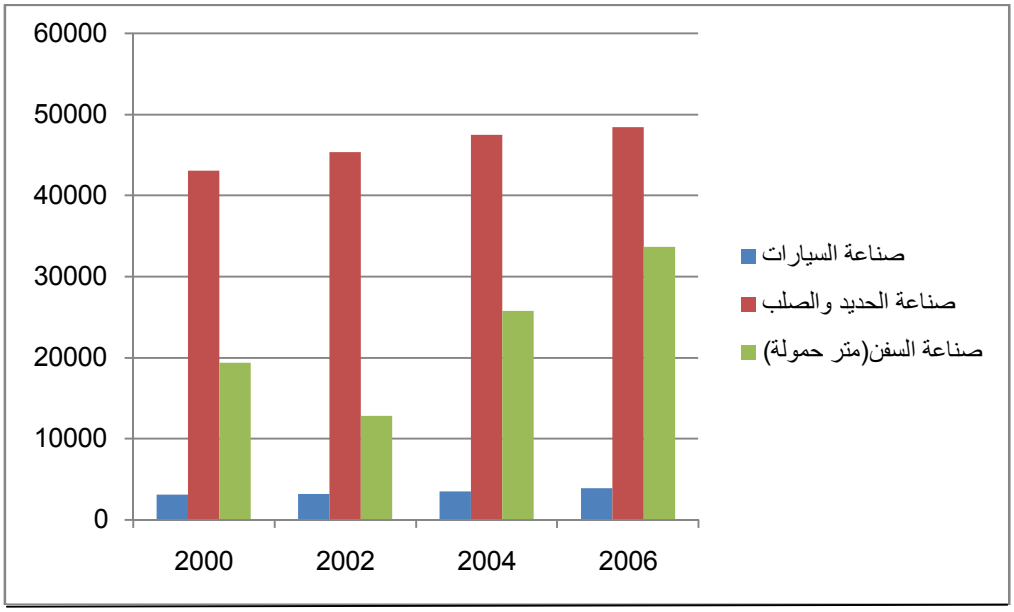

المصدر: عبر موقع الانترنيت :http://french.korea.net/AboutKorea/Economy/Leading-Industries

يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه بأن الصناعات المتعلقة بالسفن تستحوذ على نسبة كبيرة من الصناعات، حيث تخصصت كوريا الجنوبية في إنتاج السفن باختلاف أنواعها، مما أثر على ارتفاع الناتج المحلي بفضل المساهمة الكبيرة في الصادرات.

المطلب الثالث: مبادئ استراتيجيات التصنيع لكوريا الجنوبية

عرف الاقتصاد الكوري الجنوبي عدة سياسات منذ الاستقلال، في أربع مراحل جعلت التنمية في الأفق:

1)- أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الكوري الجنوبي :عرفت كوريا الجنوبية مراحل هامة في التنمية، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

– مرحلة الخمسينات: وكان أساسها تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة الدولية حيث انتهجت عدة أساليب لذلك ومنها فرض القيود على الواردات.

– مرحلة الستينات :جاءت هذه السياسة لتقوية الصادرات.

– مرحلة السبعينات: العمل على إنشاء الصناعات الثقيلة.

– مرحلة الثمانينات وما بعدها :العمل على تطوير الصناعات العالية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

2)- أهم الأدوات التي أدت إلى ترقية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية: كما ذكرنا سابقا أن للتنمية أدوات ضرورية لتنفيذها، وقد اعتمدت كوريا الجنوبية على عدة سبل ووسائل لنقل اقتصادها إلى درجة كبيرة من التقدم، ويمكن تلخيص هذه الأدوات فيما يلي:

- المساعدة الأمريكية لها دور في تحقيق التنمية في كوريا.
- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي.
- تقديم تسهيلات للمستثمرين.
- إقامة الشراكة مع الشركات الأجنبية.
-الاهتمام والاستثمار خارج البلاد خاصة في البلدان الضعيفة الإنتاج والمنافسة

المبحث الثاني: السياسة الصناعية في الوطن العربي

نظرا للدور الكبير الذي تقدمه للصناعة العربية والتي استطاعت أن تخلق هيكلا صناعيا متكاملا ، فإنها يمكن أن تؤثر إيجابيا، وبشكل كبير على مسار التنمية الصناعية، كما أنها تؤدي إلى خلق فرص العمل وتدعيم الإنتاج الفعلي المعتمد على المقومات الذاتية، كذلك تلعب الصناعة دورا هاما في دعم التكامل الإقليمي من خلال التخصص ، والمشروعات الصناعية العربية المشتركة.

المطلب الأول :تحليل واقع الصناعة في الوطن العربي

1)- خصائص وسمات الصناعة العربية:

تمتاز الصناعة العربية وخاصة التحويلية منها، بجملة من خصائص والسمات، من أبرزها:

– تتصف الصناعة العربية بالتجزؤ، وعدم التنسيق، والتكامل فيما بينها، سواء أكان التكامل أفقيا أم عموديا، وهذا ما ينعكس سلبا على نمط التصنيع العربي.

– عدم الاستقلالية والاعتماد الذاتي للصناعات العربية، بل كثيرا منها حلقات في سلسلة الصناعة العالمية المحتكرة تقنيا، وماليا من الشركات المتعددة الجنسية التي توجه سياساتها ومقرراتها الهادفة لخدمة مصالحها.

– التمركز الجغرافي للمشروعات الصناعية العربية ، حيث تتركز معظم الصناعات في مدن معينة، وحتى في مناطق معينة داخل هذه المدن، رغم الجهود التي بذلتها بعض الدول في نشر الصناعة على مساحة أوسع.

– الاعتماد المتزايد على مراكز التوريد الخارجية في تجهيز مستلزمات الإنتاج الصناعي ، حيث تعتبر من السمات البارزة للصناعة العربية .[4]

– ضعف معدلات نمو وتطور الصناعة العربية بشكل عام، رغم حصول تطور ونمو واضح في هذه الصناعة،وبالذات في الدول النفطية، وخلال فترة السبعينات والثمانينات بشكل خاص.

– ما يزال البناء الصناعي العربي الراهن يلعب دورا هامشيا في الاقتصاد العربي وينعكس ذلك في الوزن النسبي المحدد لناتج الصناعة العربية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي، وضعف قدرة الصناعة العربية على تزويد الاقتصاد القومي باحتياجاته (الاستهلاكية، والإنتاجية)، أو حتى الوفاء بالاحتياجات الأساسية.

– تتكون معظم الصناعات التحويلية العربية من الصناعات التقليدية المرتبطة بإستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الوردات، وباستثناء بعض الصناعات البتروكيماوية؛ ومصافي النفط الحديثة؛ وبعض الصناعات المعدنية فإن الصناعة التحويلية العربية لا تزال بعيدة عن الصناعات الحديثة.

2)- مساهمة الصناعة في اقتصاديات البلدان العربية:[5] وتتجلى فيما يلي:

– الناتج الصناعي العربي: ينقسم القطاع الصناعي إلى مجموعتين من الصناعات، هي مجموعة الصناعات الإستخراجية، ومجموعة الصناعات التحويلية، وفي ضوء ذلك يمكن التعرف على قيمة الناتج الصناعي العربي من خلال الجدول التالي:

---

[4]– الجميلي، حميد.(2005) ، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ص. 272-273

[5]– غانية، نذير.(2009). دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة قطاع الصناعة، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، ورقلة، الجزائر ،ص.60.

الجدول2.3: قيمة الناتج الصناعي العربي للفترة(2005-2010)

السنة	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2005	439.0	46.0	38.1	110.3	10.4	9.6	549.3	37.2	47.7
2006	547.3	24.7	39.9	124.6	13.0	9.1	671.9	22.3	49.0
2007	615.4	12.4	38.8	141.4	13.2	8.9	756.4	12.6	47.7
2008	860.0	39.7	43.1	164.6	16.7	8.3	1024.6	35.5	51.4
2009	545.4	36.6-	31.3	168.4	2.3	9.7	713.8	30.3-	40.9
2010	718.8	31.8	35.5	187.7	11.5	9.3	906.5	27.0	44.7

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، ص68 عبر موقع الانترنت http:// www.afm.org.ae

إستنادا إلى الجدول رقم يتبين ما يلي:

– يقدر إجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة عام 2010 بحوالي 906.5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 713.8 مليار دولار عام 2009 ، أي بمعدل نمو قدره 27% ، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة ضئيلة في عام 2010 لتبلغ 44.7 %مقارنة بنسبة السنوات الماضية ، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط والغاز في عام 2007 .

– مجموعة الصناعات الإستخراجية تساهم بدرجة أكبر بكثير من مساهمة مجموعة الصناعات التحويلية، حيث يتضح أن مع بداية الفترة عام 2009 كانت مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي-36.6% ثم ظلت هذه المساهمة تتزايد حتى وصلت إلى 31.8 % عام 2010.

3)- حجم العمالة في القطاع الصناعي العربي:

مثلت العمالة الصناعية في الدول العربية كمجموعة حوالي 16.8% من العمالة الكلية العربية في عام 2011 بالمقارنة مع 16.9% في عام 2010 ، وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات من دولة لأخرى، إذ تجاوزت هذه النسبة نصف عدد العاملين في قطر وتراوحت بين% 21.9 و 31.6 %في المائة في المغرب وليبيا ولبنان وسوريا والجزائر وتونس والبحرين وكانت هذه النسبة أقل من 10 %في كل من الإمارات وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان وموريتانيا واليمن.

وتظهر الإحصائيات لعام 2011 أن نصيب العامل الصناعي من القيم ة المضاف ة في القطاع الصناعي قد وصل إلى حوالي 64461 دولار ،إلا أن ذلك لا يعكس زيادة نوعية كفاءة العامل الصناعي العربيسواءً في الصناعات الاستخراجية أو التحويلية، بقدر ما هو يعود إلى ارتفاع ناتج كل منهما مع

ثبات عدد العاملين في القطاع .أو أنه تحقق فضلا عن زيادة طفيفة فيه .أما إنتاجية العامل الصناعي في الدول العربية، فلا تزال ضعيفة بالمقارنة مع إنتاجية العامل الصناعي في الدول الأخرى، حيث تشكل حوالي 40 %من إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، وحوالي 60 %في الدول النامية وحوالي 65 %في المائة على مستوى العالم.

4)- متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي:

شهدت الدول العربية خلال عام 2011 تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2010 باستثناء ليبيا وسورية والسودان واليمن. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية ككل بالأسعار الجارية من حوالي 5,842 دولار للفرد عام 2010 إلى حوالي 6,731 دولار عام 2011 ، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 15.2% مقارنة بحوالي 12.8 %عام 2010 وسجل العراق أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال عام 2011 بلغ حوالي 35.4 % تلاه الكويت والسعودية وقطر والجزائر، بمعدلات نمو بلغت على التوالي حوالي% 30.1 و 27.2% و 25.1 % و 19.5 %، بفضل الزيادة الكبيرة في عوائد الصادرات النفطية .وحققت بقية الدول (باستثناء ليبيا وسورية والسودان واليمن) معدلات نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج تراوحت بين18.4% في عمان و 1.2 % في المغرب .وزاد تباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية في عام 2011 بالمقارنة مع السنوات الثلاث الماضية حيث بلغ أعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر، حوالي 116 مرة أدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج في القومي في عام 2011 ، بينما كانت هذه النسبة تمثل 97% في عام 2010.

المطلب الثاني : واقع الصناعة العربية

يتجلى واقع الصناعة في الوطن العربي بمايلي:

1)- الصناعات الاستخراجية:[6] تشمل الصناعات الاستخراجية في البلدان العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد والنحاس والزنك والذهب، والخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس والمحاجر،حيث عام 2012 ، بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي 1084.8 مليار دولار، كما ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 39.4 %في عام 2011إلى حوالي 40.3 %عام 2012.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد تحسن أداء الصناعات الاستخراجية في عام 2012 في بعض الدول العربية مثل السعودية وتونس والإمارات وقطر وعمان والعراق ومصر وجيبوتي والكويت. وتراوح ذلك التحسن بين 3 % في السعودية و 17.6% في الكويت. وسجل إنتاج الصناعة الاستخراجية في ليبيا نموا

[6]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ، ص.74 . عبر موقع الانترنت http:// www.afm.org.ae

مرتفعا عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 بلغت نسبته حوالي234.7% بسبب عودة إنتاج النفط بعد توقفه بسبب الأحداث الداخلية خلال عام 2011 وبالمقابل تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في كل من الجزائر والسودان والمغرب والبحرين وسوريا وموريتانيا والأردن واليمن حيث تراوحت نسبة التراجع بين حوالي 0.9 %و12.5% وتحتل الصناعات الاستخراجية أهمية خاصة في عدد من الدول العربية، وقد بينت دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الصناعة الاستخراجية هذه الأهمية، إذ احتلت الدول العربية المراكز الخمسة الأولى في ترتيب الدول الأكثر اعتمادا على تصدير النفط والغاز . وكذلك جاءت خمس دول عربية في مراكز مختلفة ضمن قائمة العشرين الأوائل في العالم .

أما في الدول الأكثر اعتمادا على تصدير المعادن، فتوجد فقط دولة عربية واحدة في قائمة العشرين دولة الأوائل وهي المغرب. وبالنسبة للتطورات في الأقطار العربية المنتجة للنفط، فقد حققت العراق إنجازا مهما في سبيل العودة إلى مستويات إنتاج ما قبل الحرب، إذ أصبحت الدولة الثالثة في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك) من حيث الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية غير النفطية، فقد حافظت المغرب على موقعها كثاني مصدر للفوسفات في العالم. وتسعى الشركة السعودية للمناجم (معادن) لإنشاء مجمع لإنتاج الفوسفات في وادي الشمال بتكلفة إجمالية يبلغ قدرها 6 مليارات دولار للاستفادة من منجم الخبرا والذي تقدر احتياطاته بحوالي 240 مليون طن. وتصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخام الحديد تليها الجزائر ثم مصر. وتسعى السودان لتطوير مواردها من الخامات الطبيعية، ومن المتوقع أن تجري مسحاً جيولوجياً كاملاً إلى جانب الاستمرار في تطوير مناجم الذهب التي تم اكتشافها.

2)- الصناعات التحويلية:

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 237 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 218.1 مليار دولار في عام2011 وقد حققت عدة دول عربية نموا جيدا في ناتج الصناعة التحويلية، إذ تراوحت بين 6.5% ونحو 21.4%في كل من السعودية ولبنان والعراق والإمارات واليمن وقطر .وقد شهدت ليبيا أعلى نسبة زيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت 275.1 في المائة نظر ا لًبعض الاستقرار الذي ساد الأوضاع السياسية نسبياً، إلا أن مقارنة هذه القيم ة المضافة مع عام 2010 فإنها تمثل حوالي 65في المائة منها .وبالمقابل فقد شهدت القيمة المضافة للصناعة التحويلية تراجعا في عام 2012 في كل من السودان وتونس وسوريا وتراوح ذلك التراجع بين0.7 % و 14.4% نظرا للتطورات السياسية التي تشهدها هذه البلدان ولقد كان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية أثره السلبي على بعض المؤشرات الاجتماعية في البلدان العربية، وبوجه خاص على مستوى البطالة .وبالرغم من أنه يصعب تحديد أسباب

ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية بشكل كلي في تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية، إلا أن تراجع أداء هذه الصناعات قد أسهم ولو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول العربية خلال عامي 2011 و 2012 . وتشمل الصناعة التحويلية مجموعة من الأنشطة الصناعية منها صناعات مواد البناء (الأسمنت والحديد والصلب والألمونيوم)، والصناعات الهيدروكربونية، بالإضافة إلى صناعة الأسمدة.

الشكل 3.3.التمثيل البياني للقيمة المضافة للصناعات الإستخراجية والتحويلية (2005-2010)

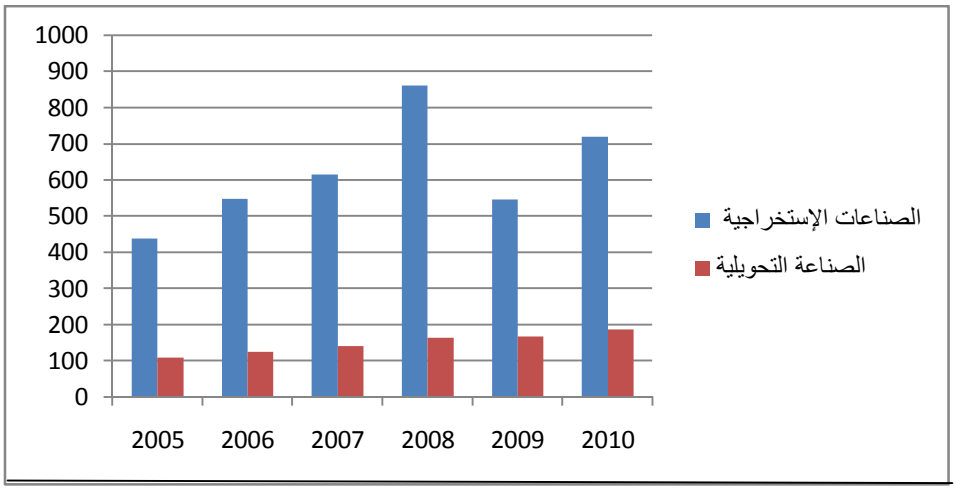

المصدر:من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011،ص،ص321 -322. عبر موقع الانترنت http:// www.afm.org.ae

3)- صناعات مواد البناء

-الأسمنت: بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الأسمنت في عام 2011 حوالي 168 شركة، وقدر حجم الإنتاج بنحو 198 مليون طن وبطاقة تصميمية تبلغ حوالي 316 مليون طن .وبلغ الإنتاج الفعلي للأسمنت في دول الخليج العربي حوالي 76 مليون طن عام 2011 بزيادة نسبتها 5.7 في المائة عن عام2010 وارتفع الطلب على الأسمنت بنسبة 5.8 في المائة ليصل إلى حوالي 82.5 مليون طن في عام 2011 مقابل حوالي 78مليون طن في عام 2010 .

وأثرت التغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الدول العربية على هذه الصناعة، إذ انخفض إنتاج الأسمنت في ليبيا إلى حوالي 900 ألف طن أي حوالي 9 في المائة من الطاقة الإنتاجية .أما في جمهورية مصر العربية فاتخذت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية الإجراءات المناسبة لتوفير احتياجات القطاع من الطاقة بما في ذلك تحويل صناعة الأسمنت إلى استخدام الفحم والمخلفات بدلاً من الغاز والمازوت .وقد بلغ الإنتاج المصري في عام 2011 حوالي45 مليون طن .أما في المملكة العربية السعودية، فقد ارتفع عدد شركات

قطاع الأسمنت من ثماني شركات ليصل إلى13 شركة، وذلك لارتفاع الطلب على المنتج والتوقعات باستمرار ذلك لفترة طويلة.

– **الحديد والصلب**: بلغ إنتاج الصلب العربي حوالي 18 مليون طن في عام 2012 ويصل إلى حوالي 1.2 في المائة من إنتاج الصلب العالمي، منها 9.2 مليون طن في دول الخليج العربي و 8.5 مليون طن في دول شمال أفريقيا. وبلغ عدد مصانع الصلب العربية حوالي 160 مصنعا في 18 دولة عربية. كما بلغت الطاقة الإنتاجية لشركات الصلب في مصر حوالي 6.6 مليون طن. وتستورد الدول العربية احتياجاتها من مكورات الحديد بكمية تصل إلى 35 مليون طن سنوياً. ومازالت موريتانيا هي الدولة الوحيدة المصدرة لخام الحديد بإجمالي إنتاج يصل إلى 12 مليون طن سنوياً.

هذا ولم يصاحب تطور صناعة الصلب العربية تطور مواز المداخلات هذه الصناعة مثل مشروعات تجميع الخردة، وإنتاج السبائك غير الحديدية، وإنتاج الأقطاب الجرافيتية للأفران الكهربائية، ومشروعات إنتاج مكورات خام الحديد، وإنتاج قطع الغيار لمصانع الصلب والصناعات المصاحبة. ومع أن البحرين وعمان قد أقامتا مصانع لإنتاج مكورات الحديد، إلا أن حاجة شركات الصلب في منطقة الخليج تفوق الطاقة الإنتاجية المتوقعة والتي تبلغ 15 مليون طن سنوياً.

كما أن منطقة شمال أفريقيا تحتاج لمشاريع لتكوير خام الحديد باستخدامات الخامات الموجودة في موريتانيا والجزائر وتونس وأيضا فإنه من الضروري الاهتمام بتجميع وتصنيف وتجهيز خردة الحديد على مستوى الدول العربية للاستفادة المثلى من الكم الهائل من خردة الحديد المتوفرة في الدول العربية.

– **الألمونيوم**: ارتفع الاستهلاك العالمي من الألمونيوم بنسبة حوالي 4 في المائة في عام 2012 وقادت الصين هذا النمو بحوالي 8% تليها الهند 6 %وأمريكا الشمالية 5.6 %والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 5.5%، ولكنه انخفض في أوروبا بحوالي 4.8% في نفس السنة .وتشارك صناعة الألمونيوم العربية و الصين وروسيا كأكبر منتجي الألمونيوم في العالم

وقد استفادت الصناعة العربية من رخص الطاقة وكفاءة الإنتاج لحداثة مصانعها لتجعلها أقل المصانع تكلفة في العالم. وكانت تتوقع أن تصل طاقة إنتاج الألمونيوم في دول الخليج العربي إلى نحو 5 مليون طن سنويا عام2014 بزيادة تبلغ حوالي 40 %مقارنة بالتقديرات الاستشرافية لعام 2013 ومن المتوقع أن يواصل الطلب العالمي ارتفاعه ليصل إلى 70 مليون طن سنويا بحلول عام 2020 ويعود ذلك إلى استخدام الألمونيوم بدلا من الحديد في صناعة السيارات وعدد من الصناعات الميكانيكية. وتنشئ شركة معادن السعودية بالتعاون مع" الكوا "المصنع الوحيد المتكامل في الشرق الأوسط، لصهر" اللقيم" من البوكسايت من إنتاج المملكة وتحويله إلى سبائك بطاقة إنتاجية قدرها 380 ألف ط ن سنوياً . وقد بدأت صناعة

الألمونيوم العربية في البحرين عام 1971 ، تليها مصر في عام 1975 ، وعمان في عام 2008 ثم قطر والسعودية والإمارات.

– صناعة الأسمدة: تمثل عائدات صناعة الأسمدة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية المنتجة والمصدرة للأسمدة، حيث تصدر حوالي 90 في المائة من إنتاجها من الأسمدة .وقد بلغ إجمالي إنتاج الأسمدة وخاماتها في المنطقة العربية في عام2011 حوالي 80 مليون طن، وبلغت قيمة الاستثمارات الجديدة في صناعة الأسمدة العربية ما يقارب 4 مليارات دولار. ومن أهم تطورات صناعة الأسمدة في الدول العربية إنشاء مصنع لإنتاج حامض الفوسفوريك في تونس بشراكة بين المجمع الكيميائي التونسي وشركة" تيفرت" الهندية مخصص بالكامل للتصدير، ومصنع لإنتاج السوبرفوسفات الثلاثي بطاقة إنتاجية كلية قدرها 500 ألف طن سنويا وبتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

4)– الصناعات الهيدروكربونية

– المصافي والتكرير :بلغ إجمالي طاقات التكرير العالمية في نهاية عام 2012 حوالي 88.96 مليون برميل يوميا وبزيادة قدرها حوالي 0.910 مليون برميل يوميا مقارنة مع عام 2011 ،وقد حافظت الدول العربية في عام 2012 على نفس الطاقات المتوفرة في عام 2011 والتي بلغت حوالي 7.95 مليون برميل يومياً، ولم يتغير عدد المصافي العاملة في الدول العربية بين عامي 2011 و 2012 .

وعلى صعيد التطورات في صناعة التكرير العربية، فقد استمرت الإمارات العربية المتحدة في مشروع مصفاة الفجيرة بطاقة تكرير قدرها 200 ألف برميل يوميا وبتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 3 مليارات دولار أمريكي .ووفقا للمعلومات المتوفرة من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحضر لإنشاء مصفاة في أبو ظبي بطاقة 420 ألف برميل يوميا مجاورة لمصفاة الرويس القائمة، وستخصص منتجاتها للتصدير إلى الأسواق العالمية . وقد أعادت دولة الكويت إحياء مشروع تطوير المصافي لإنتاج الوقود النظيف ومشروع المصفاة الرابعة في ميناء الزور بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 615 ألف برميل يوميا .وتنشئ المملكة العربية السعودية أربع مصافي جديدة طاقة كل منها 400 ألف برميل يوميا لتصبح طاقة التكرير الكلية في المملكة حوالي 3700 ألف برميل يوميا.

–الصناعات البتروكيماوية: تشهد صناعة البتروكيماويات تغييرا جذريا بسبب التطورات في التنقيب الأفقي والتكسير الهيدروليكي الذي سمح بإنتاج مكامن لم تكن متوفرة من قبل، وهو ما نتجت عنه طفرة في إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية .ونتيجة لذلك فإن عدد المشاريع البتروكيماوية المطروحة في الولايات المتحدة قد أصبح في ازدياد مطرد مما سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الأوروبيين لعدم القدرة على

المنافسة .ولكن تأثير هذه التطورات على المنتجين العرب سيكون محدوداً، إذ أن القدرة التنافسية في الدول النفطية لازالت قوية كما أن إعادة ترتيب السوق سيؤدي إلى خروج المصانع الأكثر كلفة.

وتشير الدراسات إلى أن الطلب على الأثلين سيرتفع إلى 177 مليون طن في عام 2020 مقارنة مع 100 مليون طن في عام2004. ويتوقع أن ينمو الإنتاج السعودي، البالغ 78.7 مليون طن عام 2011 .

– **صناعة الغاز:** بلغت حصة الدول العربية من سوق الغاز الطبيعي المسوق عام 2011 حوالي 571.1 مليار متر مكعب بزيادة قدرها2.3 في المائة عن عام 2010 وحصة من السوق العالمي تبلغ 17.1 في المائة، وبذلك احتلت الدول العربية المركز الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية .واستمرت قطر في مقدمة الدول العربية تليها المملكة العربية السعودية ثم الجزائر ومصر .أما فيما يتعلق بسوائل الغاز الطبيعي، فقد بلغ إنتاج الدول العربية حوالي 2.9 مليون برميل في عام 2011 ، أي ما يعادل 37.6% من إجمالي إنتاج العالم .وتصدرت السعودية قائمة الدول العربية تليها قطر ثم الجزائر.

وعلى صعيد التطورات في مجال سوائل الغاز، فقد أعلنت قطر للبترول أنها وصلت بنهاية عام 2012 إلى إنتاج 140 ألف برميل في اليوم من مشروع اللؤلؤة المشترك مع شركة شل، ووصلت بذلك إلى القدرة القصوى في تحويل الغاز إلى منتجات هيدروكربونية سائلة .وفي الجزائر، تم الإعلان عن إضافة وحدة لتشغيل الغاز بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 4.5 مليون طن /سنة، بالإضافة إلى البدء في تشغيل وحدة أخرى في نهاية عام 2013 بطاقة قدرت بحوالي 4.7 مليون طن /سنة من الغاز المسال.

المطلب الثالث: مشكلات قطاع الصناعة العربية

من الضروري التعرف على المشكلات التي تواجه تطور الصناعة في الوطن العربي، حيث إن هذا يعد أساسا مهما على وضع الحلول من أجل تجاوزها عن طريق توفير المستلزمات التي تمكن من ذلك، وتختلف درجة ومدى وجود هذه المشكلات من دولة إلى أخرى، إلا أن معظم الدول العربية إن لم يكن جميعها تقريبا تعاني من هذه المشكلات ومنها:

– يعاني قطاع الصناعة العربية، وبالذات النفطي من مشكل سياسة الأسعار والإنتاج، وإن كان تسعير النفط العربي وتحديد إنتاجه يتم ابتداء ا من قبل الشركات النفطية الأجنبية، والتي تمثل كارتل احتكاري يسيطر على إنتاجه وتصنيعه وتسويقه، وبالتالي فهي التي تحدد أسعاره بمعزل عن الدول صاحبة الثروة النفطية[7] .

– الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، فبعد أكثر من ربع قرن مازال إنتاج وتصدير النفط يشكل المكون؛ الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية

[7]– فليح ،حسن خلف(2004). نفس المرجع السابق، ص. 110 .

– ضعف قوة الدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك والذي يتم الاتفاق بينها على تحديد الأسعار وسقوف للإنتاج النفطي، نتيجة تدخلات دولية وإقليمية عديدة ، إضافة إلى دخول منتجين جدد إلى السوق النفطية من خارج دول منظمة أوبك، أخذوا يعملون على زيادة إنتاجهم بدون الالتزام بسقوف أو حدود معينة لإنتاج.

– انخفاض مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية والذي ينعكس في انخفاض نسبة الإنتاج الفعلي السنوي إلى الطاقة الإنتاجية القصوى، وبرغم من أن مستويات استغلال الطاقة الإنتاجية يختلف من صناعة إلى أخرى ومن بلد إلى أخر، إلا أن حالة تدني مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية يشكل ظاهرة عامة بالنسبة للبلدان العربية

– انخفاض مهارات وقدرات وخبرات العاملين، حيث إن نسبة كبيرة من العاملين في هذا القطاع في العديد من الدول العربية من العمال غير الماهرين الذين اتجهوا للعمل بعد أن تم انتقالهم من قطاعات أخرى.

– تعتمد الصناعة العربية عموما إلى حد كبير على التكنولوجيا المستوردة، بما في ذلك التكنولوجيا المرتبطة بأساليب الإنتاج ووسائله.

– تواجه الصناعات العربية في الوقت الحاضر تحديات نابعة من تزايد الاهتمام بتوحيد المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة ، التي تعتبر شرطا ضروريا لتحقيق الجودة المطلوبة للسلع والخدمات الصناعية، وتسهيل دخولها للأسواق العالمية.

– تتأثر بعض الصناعات العربية بالتطبيق التدريجي لحقوق الملكية الفكرية، وإلغاء إجراءات الحماية المترتبة عليها خصوصا صناعة الملابس والمنسوجات ، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الأدوية، وأيضا صناعة البرمجيات، مما يقلل من قدرتها على المنافسة.

المبحث الثالث: واقع التصنيع في الجزائر

بعد الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا مشوها ،غير متوازن خاصة بين فروع الإنتاج الصناعي، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية و قطاعاته،حيث نلاحظ تركيز الدولة على التصنيع كمركز أساسي من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ، ولقد اعتمدت في بداية الأمر على النظام الاشتراكي حتى نهاية الثمانينات ، ثم التحول إلى اقتصاد السوق في التسعينات، ومن ثم التحول إلى إحلال المشروعات الكبرى للتنمية خلال الألفية الثالثة.

المطلب الأول:الصناعة في الجزائر في مرحلة التخطيط 1967-1989

ويعود اهتمام الجزائر المتأخر بالصناعة حتى نهاية الستينات إلى عدة أسباب أهمها مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي كان من مصلحته استمرار التخلف الصناعي وذلك لحماية مصالحه،حيث ورثت عنه هيكلا صناعيا متشبعا بالمشاكل وهزيلا في نفس الوقت،لذلك فقد انتهجت تنمية صناعية تعتمد على الصناعات المصنعة التي تركز على التخطيط و إقامة هياكل قاعدية .

و من أجل ذلك عمدت الجزائر إلى إعداد مجموعة من المخططات بدء بالمخطط الثلاثي(1967-1969) ثم المخططين الرباعيين في الفترة الممتدة(1970-1977) و المخططين الخماسيين (1980-1989).

أولا: المخطط الثلاثي 1967 – 1969

يعد هذا المخطط من المخططات التنموية الاقتصادية الأولى التي عرفتها الجزائر المستقلة آنذاك،وهو مخطط قصير الأجل، حيث تعتبر سنة1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط ويسمى هذا المخطط بالخطوة التمهيدية لأنه لم يكن خطة بأتم معنى الكلمة،ولكن عبارة عن برنامج استثمارات دون إجراءات اقتصادية موازية ودون تأطير كلي للاقتصاد [8] .

لقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية و الضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، وفيما يلي سنتعرف على توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي من خلال الجدول التالي:

الجدول.3.3.توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي 1967-1969.

الوحدة:مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
المحروقات	2.205	41
المناجم	180	3
الكهرباء	260	5
الحديد و الصلب	1.200	22
الكيمياء	505	9
الصناعة التحويلية	1.050	20
المجموع	**5.400**	**100**

المصدر:لعويسات،جمال الدين .(1986). *التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب* 1968-1978،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،ص.25.

[8]- Brahimi ,A.(1991).*L'économie Algérienne*،OPU،p.316.

يتضح من الجدول السابق أن الجزء الأعظم من الاستثمارات الكلية المخططة للقطاع الصناعي كانت من نصيب المحروقات بنسبة 41% باعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية أما فرع الحديد و الصلب فجاء في الرتبة الثانية بعد المحروقات بنسبة 22%من إجمالي الاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي و هي نسبة عالية بالمقارنة مع الفروع الأخرى، و هذه الأخيرة تدل على الاتجاه الذي اختارته الجزائر في ميدان التصنيع ألا و هو الاتجاه الذي يؤكد على إقامة الصناعات الأساسية و منها صناعة الحديد و الصلب و إن كان مردودها يتحقق في المدى البعيد.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول 1970 -1973

يعد هذا المخطط ثاني المخططات التنموية في عهد الجزائر المستقلة،فقد كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا و كذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غاية هذا المخطط في تكثيف و تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، و هو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة و عصرية. و تم تحديد نسبة النمو السنوي ب9 % و هذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل و ستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية و الثقافية للسكان.[9]

و لقد خصص لهذا الغرض مبلغ 27,740 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة، والجدول التالي يبين لنا كيف تتوزع الاستثمارات الصناعية المخططة داخل القطاع الصناعي :

الجدول4.3. توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة 1970-1973

الوحدة: مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية
المحروقات	4.573	% 36
المناجم	700	%6
الكهرباء	735	%6
الحديد و الصلب	900.1	%15
الصناعة الكهربائية و الميكانيكية	1.275	%11
الصناعة الكيميائية	512	%4
الصناعة الغذائية	470	%3
صناعة النسيج	515	%5
الصناعة الجلدية	60	-

[9]- لعويسات،جمال الدين.(1986).نفس المرجع السابق، ص.19.

تركيب الآلات	940	%8
الصناعة التقليدية	140	%1
صناعات أخرى	580	%5
المجموع	**12.400**	**100**

المصدر:زرنوح،ياسمينة.(2006).إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،ص.155.

يتضح لنا من الجدول السابق أن النسبة العظمى من الاستثمارات الصناعية لا تزال من نصيب قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة 36% من مجمل الاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي، و في الرتبة الثانية نجد قطاع الحديد و الصلب بزيادة عن المخطط الثلاثي بـ 700 مليون دج بنسبة 15% من مجمل الاستثمارات الصناعية. إن هذه النسبة قد انخفضت مقارنة بالمخطط السابق (22%)، هذا ما يؤكد على إعطاء الأولوية للصناعات الأساسية دون إهمال الصناعات الخفيفة.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

يعتبر هذا المخطط من المخططات الواسعة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،فقد جاء مكملا لما تبنته السلطات سابقا، بالإضافة إلى أن الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على مبدأ التكامل بين القطاعات و رفع الإنتاج و توزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر. و كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس و بنسبة لا تقل عن 46% و هذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% و تستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية.

و كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى و هو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال و توفير مناصب الشغل.

و كان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، و تستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد و الصلب و المعادن غير الحديدية و البتروكيمياء و الأسمدة الكيماوية و الإسمنت. و فيما يتعلق بالاستثمارات في صناعة الحديد و الصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد و الصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد و الصلب المستهلكة على نطاق واسع[10].

[10]- لعويسات ،جمال الدين.(1986).نفس المرجع السابق،ص.39.

الجدول5.3. توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة 1974-1977

الوحدة :مليار دج

الفروع	المبلغ المخطط	النسبة %	المبلغ بعد المراجعة	النسبة %
المحروقات	19.500	40,63	26.000	39,7
المناجم	1.100	2,29	800	1,22
الكهرباء	1.525	3,18	1.700	2,6
الحديد و الصلب	5.865	12,22	8.000	12,2
تركيب الآلات	4.100	8,53	4.550	6,9
الصناعة الميكانيكية	6.238	13,00	10.700	16,3
الكيمياء	4.000	8,33	4.850	7,4
صناعة الأغذية	1.470	3,06	2.250	3,4
النسيج	1.420	2,96	2.000	3
الجلود	170	0,35	300	0,4
الخشب و الورق	1.600	3,46	3.000	6,5
الصناعة المحلية	910	1,90	1.150	1,7
الدراسات العامة	42	0,90	50	0,07
المجموع	**48.000**	**100**	**65.350**	**100**

المصدر: زرقين، عبود.(1996).صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر،رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، ص.85.

إن النسبة العظمى من الاستثمارات داخل القطاع الصناعي لازالت من نصيب القطاع النفطي بنسبة 40.36% من مجمل الاستثمارات المخططة باعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية، كما نلاحظ الاهتمام بصناعة الحديد و الصلب حيث بلغت استثمارات هذه الأخيرة مبلغ 5.865 مليار دج و بعد المراجعة أصبحت بمبلغ 8 مليار دج، و هذا المبلغ مرتفع مقارنة بالخطة السابقة، وبالتالي جرى التأكيد على إعطاء الأهمية الكبرى للصناعات الأساسية من تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

رابعا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار و إعادة النظر في سياسة الأجور.

بالإضافة إلى اتخاذ الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية، و هذا ضمن إطار "الشركات المختلفة"[11]

[11]- موزاي ،بلال.(2003).الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،ص.139.

ومن أهم الأهداف التي جاء بها المخطط والتي تخص القطاع الصناعي نلخصها في ما يلي[12] :

_ تلبية حاجات الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التكامل بين مختلف فروع وأنشطة القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى.

– تدعيم إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية التي لم تساهم الصناعة الوطنية في إنتاجها خلال الفترة السابقة

– تدعيم دور الجماعات المحلية والقطاع الخاص في سياق الصناعة،بتنمية برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة،والاستغلال الأوسع للمواد الاقتصادية المحلية.

– إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية.

وقد بلغت استثمارات هذا المخطط 561.5مليار دج،حيث بلغت مخططات القطاع الصناعي 211.70مليار دج أي بنسبة 37.70% من حجم الإستثمارت الكلية .

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)

يعتبر هذا المخطط استمرارية وتتمة للمخطط الخماسي الأول ،و لعل النتيجة الأولى التي يمكن أن نبدأ بها هي أن أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر، منذ الاستقلال، هي مرحلة 1985-1989 إذ أن انهيار أسعار البترول وقيمة دولار التي كانت عملة التعامل في مجال المحروقات مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر،مما أدى بالدولة الجزائرية إلى تدعيم احتياجات التنمية الاقتصادية بما يتلائم ومستوى الموارد الوطنية المتاحة، و من بين أهم الأهداف الصناعية لهذا المخطط نجد:

– إكمال البرامج الصناعية الباقية من المخطط الخماسي الأول والتكفل الفعلي بإنجاز البرامج المسجلة في هذا المخطط .

– تقليل الاعتماد على الخارج في مجال التموين بالمواد الأولية ، وذلك برفع الإنتاج الوطني إلى مستويات قادرة على تعويض الإنتاج الأجنبي ، من حيث الكم والجودة .

– تطوير استخدام الطاقات الإنتاجية وذلك عن طريق تجديد وسائل عملها وتحسين طرق التسيير .

– اختيار برامج استثمارية صناعية تراعي الإمكانيات المالية والفنية للجزائر .

– تخفيض آثار عدم التوازن الناتجة عن تمركز النشاطات الصناعية في المدن الكبرى الساحلية .

ولقد حظي القطاع الصناعي في هذا المخطط بأولوية كبيرة، حيث خصص له استثمارات بقيمة 174.20 مليار دج بنسبة 31.7% من الميزانية الإجمالية .

وفي مايلي جدول يوضح الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي للمخططين الخماسيين الأول والثاني :

[12]– بن صليحة،يعقوب.(2009).عولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،ص.44.

الجدول6.3.توزيع الإستثمارت العامة في القطاع الصناعي للفترة(1980-1989) الوحدة: %

البيان	المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
قطاع المحروقات	40.8	22.84
قطاع الصناعات الثقيلة	29.9	24.2
قطاع الصناعات الخفيفة	29.3	52.96

المصدر: زرنوح،ياسمينة.(2006).نفس المرجع السابق،ص،169.162.

المطلب الثاني:مرحلة الصناعة في ظل اقتصاد السوق خلال التسعينات

تميزت هذه المرحلة بتدهور حاد للاقتصاد الجزائري تقريبا من كافة النواحي وذلك نتيجة أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986،وتجلت ملامح هذه المرحلة في إختلالات مالية،وزيادة حدة التبعية ،والعجز في ميزان المدفوعات وغيره من المشاكل،ولقد تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية،كالتعديل الهيكلي والخوصصة.

أولا : برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي

إن التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب الكليين والتي يتولى إعدادها وتمويلها صندوق النقد الدولي وذلك عن طريق عدة مراحل. وبدأت أول محاولة لإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990، وتميزت بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر،كما بدأ الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني من 3 جوان 1991 إلى 31 مارس 1992.

بالإضافة إلى برنامج التثبيت الاقتصادي من أفريل1994 إلى مارس 1995،والذي بموجبه يضع صندوق النقد الدولي تحت تصرف الجزائر قرضا قدره 457.20وحدة سحب خاصة صاحبه اتفاق مع البنك العالمي للحصول على قروض قدرها 374.32 مليون دولار في إطار قروض تمويل الطوارئ [13].

وبرنامج التصحيح الهيكلي من 22ماي 1995 إلى 21 ماي 1998،والذي تحصلت فيه الجزائر على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 1.8 مليار دولار في إطار الميكانزم الموسع للقرض.

وكانت تهدف كل هذه البرامج في مجملها إلى تحقيق بعض الأهداف التي من أهمها نذكر:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق معدل نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام.
- تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضييق الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف الموازية.

[13]- طرافي،إلهام.(2009).تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،ص.28.

– تحرير الأسعار وإلغاء دعمها .

– تحقيق الاستقرار المالي واستعادة قوة ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري.

– تقليص معدلات التضخم في الجزائر ومحاولة مقاربتها مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية .

– تحرير التجارة الخارجية .

– فتح المجال أمام القطاع الصناعي الخاص.

وأما فيما يخص آثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي والتي هي في الغالب سلبية فهي غير مرضية في المدى القصير ومن بين هذه الآثار :

– اعتماد سياسة إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الجزائر على حل المؤسسات الصناعية،حيث تم خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998 حل 443 مؤسسة تابعة للقطاع الصناعي من أصل 815 مؤسسة تم حلها من مختلف القطاعات أي بنسبة 54 بالمئة.

– تراجع معدلات نمو القطاع الصناعي نتيجة غلق وتصفية وخصخصة العديد من المؤسسات، والذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي ككل،بسبب امتداد عجز عرض السلع الغذائية إلى المنتجات الصناعية كتلك الخاصة بفروع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية وصناعة الجلود والنسيج والأحذية،باستثناء الصناعات الغذائية والمطاط والبلاستيك التي سجلت انتعاشا.

– انخفاض مؤشر الإنتاج الصناعي لأغلب القطاعات الصناعية ،خاصة مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية و صناعة الجلود والأحذية،بسبب المنافسة الشديدة من القطاع الخاص.

– عدم قدرة المؤسسات الصناعية المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة ،خاصة أن الجزائر تعهدت بفتح أسواقها للمنافسة الخارجية.

– تضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية نتيجة تخفيض قيمة الدينار .

– انخفاض استعمال طاقات المؤسسات الصناعية،حيث أصبحت غير قادرة حتى على تصليح آلاتها الإنتاجية،نتيجة تخلي الدولة عن تمويلها سواء عن طريق الدعم أو الإقراض بالإضافة إلى ضعف تنافسية هذه المؤسسات .

ثانيا:الخصخصة

والتي عرفها المشرع الجزائري في الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 على أنها عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين[14].

[14]- دادي عدون،ناصر ومتناوي،محمد.(2003).*الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة*،دار المحمدية العامة،الجزائر،ص.129.

ولقد لجأت الجزائر إلى خصخصة المؤسسات العمومية بعد استنفاذ كل عمليات التدعيم التي سخرت للمؤسسات العمومية والصناعية منها لإعادة بعثها من جديد،حيث لم تفلح إجراءات التطهير المالي وإعادة الهيكلة في ضمان وترشيد التسيير وتحسين مرد ودية هذه المؤسسات ،وكانت البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخصخصة في الجزائر بدعم من البنك الدولي في أفريل 1996،حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدرة 1300 مؤسسة إذ تم خصخصة حوالي 200 مؤسسة مع نهاية تلك السنة. والجدول التالي يبين الوضعية بين 1996و1997.

الجدول7.3.إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة نوفمبر1996-ديسمبر1997

الشركات القابضة	الوضع قبل نهاية نوفمبر 1996		الوضع في نهاية ديسمبر 1997		
	عدد المؤسسات	عدد العمال	المؤسسات المصفاة	عدد الموظفين الباقين	إجمالي تخفيض العمالة
تجهيز الأطعمة	13	32098	4	13973	13782
الصناعات الزراعية	12	47226	1	42972	8873
الخدمات	102	65001	23	63541	15523
الصناعة الميكانيكية	17	41706	2	31321	14491
الإنشاء	119	124935	23	102810	35767
الاتصال	24	69569	1	48582	23056
الصناعة الكهربائية	20	33028	5	22866	12041
التعدين	7	10736	1	10423	395
الأدوية والكيمياويات	19	34617	4	30639	8239
الأشغال العامة	66	74040	12	66700	13466
صناعة الصلب	12	46985	0	42632	13323
المجموع	**411**	**579941**	**76**	**479459**	**158936**

المصدر: النشاشبي،كريم وآخرون.(1998).تقرير حول الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،دراسة حالة الجزائر، صندوق النقد الدولي، واشنطن،ص.55.

المطلب الثالث:أداء القطاع الصناعي للألفية الجديدة

مع بداية الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنموية مختلفة عن تلك التي تبنتها سابقا، وذلك بإتباع برامج حكومية جدية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والأمني ، بالإضافة إلى تزامن هذه البرامج مع ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999،مما أدى إلى تعزيز ميزانية الجزائر بموارد مالية معتبرة و هامة .

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) 2001-2004

إن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001،هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004،وتبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7مليار دولار [15].

حيث سجلت الصناعة الوطنية خارج المحروقات انتعاشا ملحوظا بعد فترة ركود طويلة خلال التسعينات (على التوالي 8.7 %و3.6%خلال الثلاثيين الثالث و الرابع من السنة 2002)[16].

ورغم النتائج الإيجابية التي حققها القطاع الصناعي خلال هذه الفترة ،إلا أن هناك بعض السلبيات المسجلة خاصة في القطاع الصناعي العمومي والمتمثلة في عدم فعالية عدد كبير من المؤسسات وقدم التجهيزات والكتلة الضخمة لنفقات المستخدمين وتباطؤ أجهزة التسيير،أين وجد القطاع نفسه أمام ظروف نمو صعبة بسبب الضغوط المالية.

غير أن حركية النمو في سنة 2002 قد دعمها القطاع الخاص الذي حقق نسبة نمو قدرها 7 % [17].

كما نلاحظ أنه باستثناء قطاعي الماء والطاقة الذين تضاعف إنتاجهما سنة 2003،إلا أن باقي فروع الصناعة خاصة منها العمومية سجلت انخفاضا متباينا جدا و ممتدا عبر الزمن خاصة الانخفاض المحسوس بالنسبة للجلود والأحذية وهو ما قدر 88%، ونسبة 76% بالنسبة للصناعات المختلفة و 52% بالنسبة للصناعات الغذائية.

وتعود أغلب هذه النتائج السلبية لعدم قدرة المؤسسة الصناعية الجزائرية على المنافسة، مما تسبب في فقدانها حصتها في السوق الدولية وحتى في المحلية ، حيث نلاحظ غزو للمنتجات الصينية بدرجة أولى والتركية بدرجة ثانية للسوق الجزائرية،ويمكن إرجاع هذا التعثر لقلة الاستثمارات،ومشكل العقار ، بالإضافة إلى عدم الاستخدام التام للطاقات الإنتاجية ، والذي لا يتجاوز إلا نادرا نسبة 50%.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).2005-2009

نظرا لتواصل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38.5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار سنة 2004، ونظرا لتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا للبرنامج السابق ، وذلك لتطوير رأس المال البشري من أجل إشراكه في الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتمكينه من استخدام التكنولوجيات الحديثة خاصة في القطاع الصناعي .

---

[15]- النشاشبي،كريم و آخرون.(1998).نفس المرجع السابق،ص.85.

[16]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2002).التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية،الجزائر .ص.26.

[17]- نفس المرجع السابق.ص.27.

ولقد خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو ميزانية قدرت 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي،ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار على التوالي .

وقد خصص للقطاع الصناعي في هذا البرنامج ما قيمته 13.5 مليار دج وذلك من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية، وتطوير الملكية الصناعية .

وكان من بين أهم الأهداف المسطرة لهذا البرنامج مايلي:

– استكمال المشاريع الصناعية المتبقية من المشروع السابق

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي و ذلك بتأهيل أداة الإنتاج و إصلاح المالي و المصرفي .

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية.

– تحفيز الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير تدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو أجنبي.

ومن خلال الجدولين الآتيين سنتعرف على أهم مؤشرات القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2010

الجدول8.3. تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000–2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	1.1	1.1	0.4	1.6	-0.3	0.8	4.3	0.4	-2.6

المصدر: عية، عبد الرحمان.(2012). تقييم مدى نجاعة الإتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام إقتصاد السوق،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر،ص.172.

الشكل 4.3.المنحنى البياني لتطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010

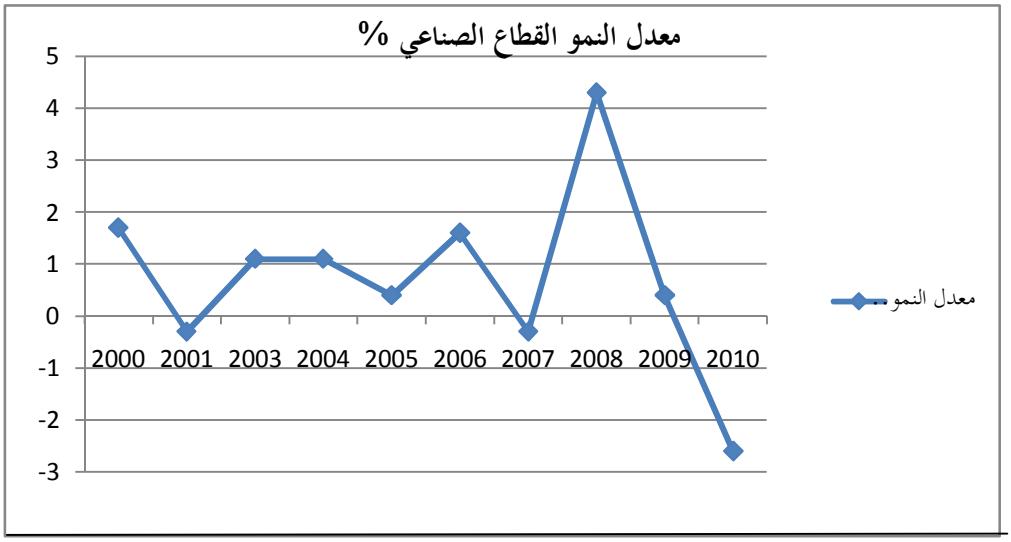

المصدر:من إعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات الجدول8.3.

الجدول9.3.القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (2002-2010)

الوحدة: مليار دج

السنوات / الفروع	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعة الاستخراجية	1477	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4
نسبة مساهمتها في ن.د.خ	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45.1	31	34.7
الصناعات التحويلية	337.6	355.4	390.5	418.3	449.5	479.8	519.5	573.1	597.9
نسبة مساهمتها في ن.د.خ	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5
مجموع القطاع الصناعي	1814.6	2224.3	2710.2	3771.2	4331.7	4569.1	5517.1	3682.2	4778.3
نسبة مساهمتها في ن.د.خ	40.1	42.3	44.1	49.9	50.9	48.8	49.7	36.7	39.7
الناتج الداخلي الخام	4522.8	5252.4	6150.4	7561.9	8514.7	9366.6	11090	10034.3	12049.4

المصدر:بن عزرين، عز الدين.(2012).نفس مرجع السابق ،ص.106.

خاتمة

استطاعت كوريا الجنوبية خلال العقود القليلة الماضية تحقيق أداء اقتصادي مذهل جعلها تتفوق على أغلب البلدان النامية الأخرى. و لعل الفضل يرجع في ذلك الى مجموعة من العوامل التي ساهمت في عملية التنمية في المنطقة. فعلى الرغم من أن العناصر التاريخية،السياسية ، و الثقافية كان لها وقعها الايجابي في تحقيق نجاح لعملية التنمية الكورية الجنوبية، إلا أن هناك عنصرا مهم في هذه التجربة المتمثل في استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة.أما السمات الرئيسية وراء قصة نجاح اقتصاد كوريا الجنوبية فتمثلت في تبني استراتيجيات للتنمية أكثر انفتاحا على الخارج من خلال تشجيع ترقية التنافسية الصناعية.

ومن خلال المؤشرات التي ذكرت في هذا الفصل في إطار النظرة الكلية للاقتصاد العربي، تبين أنها تحمل دلالات واضحة وهامة، وهو أن الاقتصاد العربي يحمل في طياته إمكانيات هائلة للنمو، والوصول إلى وضع أفضل مما هي عليه، كما يكتسب العالم العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة.

نستخلص من هذه الدراسة إن القطاع الصناعي هو الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل التي من أهمها الاعتماد على تصدير المواد الخام وما يترتب عنه من مخاطر نتيجة تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية مثل ما حدث في 1986، ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية وكذلك ضعف العلاقات التشابكية الصناعية،وخاصة التشابكات الخلفية،مما يؤدي إلى توجه النشاط الصناعي المحلي نحو التزود من الخارج خاصة في مجال الصناعات نصف مصنعة.بالإضافة إلى ضغوطات المنظمات التي تعمل تحت مظلة العولمة بما يخدم مصالح الدول الغربية، لذا يتوجب على الجزائر الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية والتخلص من التبعية للمحروقات ، وذلك من خلال بناء إستراتيجية صناعية على أساس نسيج متنوع تلعب فيه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة دورا رائدا،و تضمن كذلك التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة وقابلة للحياة ،كما يتحتم على القطاع الصناعي الجزائري الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة ،حيث أصبحت المعلوماتية عنصرا إنتاجيا جديدا والذي سيتفوق على عناصر الإنتاج التقليدية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن الهدف من دراستنا هذه كان محاولة منا لتسليط الضوء على عنصر مهم ضمن عناصر الاقتصاد ألا وهو التصنيع، فكان موضوع بحثنا هذا هو كيف تأثر عملية التصنيع في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في البلدان النامية حيث قمنا بصدد دراسة الدور الذي يلعبه هذا الأخير في إحداث أو تحقيق عملية التنمية، وذلك من خلال مساهمته في زيادة الناتج المحلي وتحقيق زيادة في مستويات الطاقة الإنتاجية للبلاد، و يعتبر التصنيع من بين الأسباب الرئيسية في رخاء وتطور وتقدم غالبية البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر، حيث أخذت الكثير من هذه البلدان بنمط تصنيع معين وكذلك تبنت إستراتيجيات حسب مواردها وخصائصها الاقتصادية.كما أن عملية التصنيع ليست ببناء الهياكل فقط بل هي اختيار للصناعات التي من شأنها أن تساهم في تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة بما يتماشى مع إمكانيات وخصوصيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، واختيار الإستراتيجية الملائمة لذلك.

ولقد استحوذت قضية التنمية الاقتصادية على اهتمام الكثير من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لتحقيق برامج التنمية، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع البلد إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما محلي والآخر خارجي، ولكل من المصدرين عوائق يجب على حكومات البلدان النامية إتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية بهذه البلدان وذلك من خلال معرفة الأهداف الحقيقة أو العامة والخاصة للتنمية الاقتصادية وهي كيفية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الدخل و رفع مستوي المعيشة، وغيرها من العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تحسين ظروف معيشة الأفراد.

عملت كوريا الجنوبية في إطار انطلاقها الاقتصادي على وضع أسس تصنيع قوي، حيث نجحت في إرساء قواعد بناء صناعي نقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث متوجه للتصدير. ولقد ركزت الحكومة الكورية على هذا المنحى حيث قامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية من خلال إتباع نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.كم هو الحال في الاقتصاد العربي الذي حمل في طياته إمكانيات هائلة للنمو و توصل إلى وضع أفضل مما هي كان عليه، كما اكتسب العالم العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات

المتنوعة، ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة التي ساهمت في الرفع من الناتج الصناعي العربي الذي ينقسم إلى مجموعتين من الصناعات (الإستخراجية و التحويلية) و كذا حجم العمالة بالإضافة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

وشهدت الصناعة الجزائرية مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات لإنعاش الصناعة، فالجزائر تسعى من خلال ذلك للانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات، وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية بعض الفروع الصناعية لذا توجب على الجزائر الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي وتعزيز الجهود التنمية الصناعية والتخلص من التبعية للمحروقات، باعتبارها حبل الإنقاذ من التشوهات العالمية الحالية وبالرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني وسعي السلطات إلى تشجيع الاستثمار سوءا المحلي أو الأجنبي من خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين لا يزالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.

وبناءا على ما سبق، حاولنا معالجة هذا الموضوع والوصول إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت فيبحثنا، والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات

نتائج الدراسة

– تعد كوريا الجنوبية من أبرز تجارب دول شرق آسيا وأكثرها تميزا في مجال السياسات الصناعية في ظل إستراتيجية تشجيع الصادرات والتي أضحت وبشكل نؤكد جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية والنم الكوري، و قد مرت كوريا الجنوبية بتحول صناعي ناجح يفوق كل التوقعات، حتى أصبحت في العصر الحديث ثالث أكبر دولة نامية مصدرة للصادرات الصناعية.

– بالنظر إلى اقتصاديات البلدان العربية، فإنه يلاحظ أن هناك تمايز وتفاوتا بينها من ناحية المقومات والإمكانيات التي تساهم في قطاع الصناعة وذلك من خلال انخفاض مؤشراتها التنموية واعتمادها على الصناعات الإستخراجية و الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، فبعد أكثر من ربع قرن مازال إنتاج وتصدير النفط يشكل المكون الأساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان العربية.

– لا تزال مساهمة الصناعات التحويلية في الجزائر متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلع إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية .

توصيات الدراسة

– ضرورة استنتاج التجربة الكورية في مجال التصنيع و تعديلها لتتلائم مع البيئة المحلية للبلد نامي كالجزائر.

– تعزيز أساسيات القدرة التنافسية للصناعات العربية، من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية محلية قادرة على توفير بيئة ملائمة جاذبة للأنشطة الصناعية مرتفعة الإنتاجية والقيمة المضافة.

– إن عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في ضرورة توفير منظور استراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية في ظل الموارد المتاحة.

آفاق البحث:

وفي الأخير يمكننا القول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة منا تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح مجالات لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسعا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح مايلي:

– آفاق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة.

– واقع السياسات الكورية الجديدة وبرامج التصنيع وفقا للتغيرات الدولية.

– الإستراتيجية الصناعية وانعكاسها على تنمية الصناعات التحويلية.

– واقع وأهمية التكامل الصناعي العربي في ظل التحديات المعاصرة.

إن بحثنا هذا كان إلا محاولة بسيطة للتعريف بدور التصنيع في عملية التنمية الاقتصادي، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم و مناقشة هذا البحث بصورة مقبولة، خاصة و أن هذا الموضوع سيعرف تطورات هامة مستقبلا نظرا لأهمية البالغة له .

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1.1- الكتب:

1- السيد،الحسين.(1996). *التنمية والتخلف*، دار المعرفة، القاهرة، مصر

2- التيجاني ،بشير محمد.(1987).*مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة*،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

3- العقاد،مدحت محمد.(1980).*مقدمة في التنمية والتخطيط*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

4- العماري ،محمد.(1969). *التنمية الاقتصادية والتخطيط*،مطبعة دار الحياة، دمشق، سوريا.

5- القريشي ،مدحت.(2007).*التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*، دار وائل للنشر، الأردن.

6- إسماعيل،محمد بن قانة.(2012). *اقتصاد التنمية: نظريات-نماذج-إستراتيجيات*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

7- بهلول،محمد بلقاسم حسن.(1990).*الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي*،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر.

8- توني،باريت .(1992). *علم الاجتماع والتنمية*، دار المعرفة، القاهرة، مصر.

9- حسين الوادي،محمود.(2011).*التخطيط والتنمية الاقتصادية*،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن.

10-خالد ،مصطفى قاسم.(2006). *الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم وإستراتيجية التصنيع*، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية،مصر.

11- خضر،عبد القادر.(1994).*عقل المبادئ علم الاقتصاد*،الأمل للتوزيع والنشر،الأردن.

12- دادي عدون،ناصر ومتناوي،محمد.(2003).*الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة*،دار المحمدية العامة،الجزائر.

13- راجيش، شندرا.(1994). *التصنيع والتنمية في العالم الثالث*،ترجمة محمد، محمود عمار، مطبعة المعرفة، ، مصر .

14- رشوان، حسين عبد الحميد. (1996). *المجتمع والتصنيع*،المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ، مصر.

15- فليح، حسن خلف.(2006). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*، جدارا للكتاب العالم للنشر والتوزيع، الأردن.

16- فتح الله، ولعلو.(1982). *الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية* ، دار الحداثة ، بيروت،لبنان .

17- مصطفى، حسين،و آخرون.(1995). *أبعاد التنمية في الوطن العربي*،دار المستقبل للنشر،عمان، الأردن.

18- محمد السيد، سليم.(1996). *النموذج الكوري للتنمية*، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، مصر.

19- محي الدين، عمرو.(1972). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

20- لعويسات،جمال الدين.(1986). *التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب* 1968-1978،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

2.1- الأطروحات والرسائل الجامعية:

21- السبتي، وسيلة.(2004). تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بسكرة.الجزائر.

22- بن صليحة،يعقوب.(2009).عولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر.

23- بن عزرين ،عزالدين .(2012). دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر.

24- خلادي،ايمان نور اليقين.(2012).دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

25- زيروني، مصطفى.(2000).النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر .

26- زرنوح،ياسمينة.(2006).إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

27- زرقين، عبود.(1996).صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر،رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر.

28- سعيدي،وصاف .(2004). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

29- شريفي،أحمد.(2001).سياسة التصنيع في الجزائر بين نظام التسيير الإداري المركزي للاقتصاد واقتصاد السوق،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر.

30- فكرون ،السعيد.(2005). إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في علم اقتصاد التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر.

31- غانية، نذير.(2009). دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة قطاع الصناعة، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، ورقلة، الجزائر .

32- طرافي،إلهام.(2009).تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر.

33- كبداني،سيد أحمد.(2013).أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.

34- موزاي ،بلال.(2003).الاستثمار والتنمية الاقتصادية، تجربة الجزائر،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر.

3.1- المجلات والدوريات:

35- الجميلي، حميد.(2005) ، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

36- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2011) ، عبر موقع الانترنت http:// www.afm.org.ae

37- تقارير اقتصادية حول تطور الصناعة للفترات 1971 إلى 1999 وزارة الصناعة الكورية

38- النشاشبي،كريم وآخرون.(1998).تقرير حول الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،دراسة حالة الجزائر، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

39- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.(2002).التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية، الجزائر.

40-إسماعيل،سراج الدين.(1993).حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية،العدد 04، صندوق النقد الدولي،واشنطن.

41- تقرير مؤشر التنمية العالمية.(2013).

42- عرفة، خديجة.(2012). كوريا والعولمة،دراسات آسيوية، مجلة النهضة ، العدد 12، القاهرة، مصر.

4.1- الملتقيات والمؤتمرات:

43-زبير، احمد.(2012). التنمية الإقتصادية والصناعية وإستراتيجيات التصنيع مفاهيم وأسس نظرية،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر استمرارية ...أم قطيعة، ، جامعة مستغانم ، الجزائر.

44-عية، عبد الرحمان.(2012). تقييم مدى نجاعة الإتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام إقتصاد السوق،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

45- Brahimi ,A.(1991).*L'économie Algérienne*،OPU.

46-Benissaid,M.(1982).Economie Développement d'Algérie , Alger ,OPU ,2 Edition .

47-Sid Ahmed ,A.(1981).Croissance et Développement, théories et politiques, Tome 1,2 Edition, OPU, Alger.

48-Todaro, M. and Smith, S. (2014).Economic Development, 12 th Edition, Person Published.

3- المواقع الالكترونية:

- http://french.korea.net/AboutKorea/Economy/Leading-Industries